جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

دور المحلفين في إقامة العدالة الجنائية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون
تخصص: قانون جنائي وعلوم جنائية

إعداد الطالبين:
- بوزيد حمزة
- قاسيمي خليل

إشراف الأستاذة:
أ/ أيت بن أعمر صونيا

لجنة المناقشة

الأستاذ(ة) د/ عثماني حسين.....رئيسا
الأستاذ(ة): أيت بن أعمر صونيا.....مشرفا ومقررا
الأستاذ(ة): كرغلي مصطفى.....ممتحنا

تاريخ المناقشة: 2022/06/29

شكر وعرفان

الحمد لله عز وجل بديع السماوات والأرض على العزيمة والصبر الذي منحنا إياه، الحمد لله الذي وفقنا في الأوقات التي بدأنا نضعف فيها، ويقل عندنا الإصرار نلقاه أرسل علينا شيئًا رفع معنوياتنا وزاد إصرارنا على النجاح، الحمد لله على محبة الناس والمشاعر الطيبة التي شاركتنا في هذا العمل المتواضع طيلة هذا المشوار.

إلى نور الأبصار وضيائها، حبيب القلوب ودوائها، إليك يا رسول الله عليك أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

نخص بالشكر وكل التقدير والامتنان للأستاذة المشرفة " **آيت بن عمر صونية** " على صبرها معنا وكل ما بذلته من جهد ونصائح قيمة لإنجاز هذا العمل بكل موضوعية وأمانة علمية، كما لم تبخل علينا بنصائحها التي كانت عونا لنا، و الأهم أنها زرعت في نفوسنا بذرة الثقة في النفس و أعطتنا دفعا معنويا لا يستهان به ، فهي لم تكن مشرفة أكاديمية فقط ، بل كانت بمثابة الطبيب النفسي الذي يحاول معرفة ظروف الطالب و يعالجه و يبحث عن الكيفية الذي يساعده بها لإكمال مشواره ،بل وتحاول تقديم يد العون له حتى خارج الإطار العلمي ، أدامها الله للعلم ذخرا

و للطلبة سندًا.

إهـــــداء

مرَّت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولنا أن نتخطَّاها بثبات من الله وبفضل منِّه، ربي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كانت لنا أُماً في البقاء، ومعلمةً في الأخلاق، وأختاً في النصح والارتقاء، إلى من كان دعائها سر نجاحا و حنانها سر صمودنا إلى التي منحتنا حبا بعده حب لن أسميك "أمي الغالية " سأُسميك الموت و الحياة.

- قاسيمي خليل

إهداء

إلى روحي ر إلى كيان وجداني إلى نصفي الثاني إلى العين التي أرى بها وشرياني حنين الغالية أمي بن عبد الله يامنة المعروفة بزوليخا التي أعطت دون مقابل ولا زالت ليومنا هذا إلى من لا أوفيها حقها ولو جمعات أشعار الأوطان إلى من عوضت غياب الجبل الذي حماني إبي الحنون

إلى روح أبي الغالي الذي رباني وعلمني رغم كل الظروف إلى من زرع في بذرة العلم والرجولة والافكار إلى من أفتخر به بختمة كتاب الله رحمة الله ولاقاني به في جنة عدنان.

إلى زوجتي العزيزة وأبنائي لمين، سيف الدين، محمد

إلى جميع أخوتي وأخواتي

وكل من يحبي في الله

إلى الاخ والصديق الطالب كمال بن خلووف

إلى الأستاذ عثماني حسين الذي لم يبخل عليا بالمساعدة

في اتمام مشواري الدراسي.

- بوزيد حمزة

مقدمة

تعد الجريمة والعقوبة من مواضيع القانون الجنائي و الفقه القضاء الدولي حيث تقتضي السياسة الجنائية ضرورة الموازنة بين حماية مصالح الأفراد والمصلحة العامة للمجتمع من خلال تفعيل قواعد التجريم والعقاب من جهة وحماية حقوق الإنسان وتوفير الضمانات الكافية لمحاكمته أو ما يسمى بضمانات المحاكمة العادلة ، وهذا ما أقرته العديد من التشريعات وأكدته العديد من المواثيق الدولية ، فكما أنه من غير الممكن قيام مجتمع حرّ دون حرية التعبير أو الصحافة ، كذلك لا يمكن للديمقراطية أن تنشأ دون نظام للعدالة يعامل المتهمين بارتكاب جرائم بإنصاف ويؤمن لهم حقوقهم في شتى المجالات .

و عليه فان موضوع المحاكمة العادلة من الموضوعات ذات الأهمية في العلوم الإنسانية عامة وفي العلوم الجنائية بشكل خاص ، لعل ذلك يبدوا جليا في إسهام الشعب في إقامة العدالة الجنائية وهو ما أخذت به مختلف التشريعات وذلك تطبيقا لمبدأ ألديمقراطية بالإضافة إلى المواثيق الدولية الصادرة مؤخرا بحيث نجدها قد قدمت عناية بالغة للمساهمة الشعبية في إقامة العدالة الجنائية.

حيث أقرت العديد من التشريعات بمختلف أنظمتها نظام يساهم الشعب في مساهمة و إقرار العدالة لقب باسم نظام المحلفين و هو نموذج من أحد صور إسهام الشعب في إقامة العدالة ذات الأهمية بالغة ، إذ يجسد عماد الحرية والقانون وضمير العدالة وحاميها حيث يكفل تطبيق المبدأ الأساسي من المبادئ الديمقراطية المتمثلة في إشراك أفراد الشعب في أجهزة السلطة والحكم القضائي.

و يعد نظام المحلفين أيضا من المواضيع المهمة إذ يضمن هيبة الدولة واستقرار شعبها وثقة الشعب في الأحكام الصادرة من القضاء و لأهميته في ذلك قام المشرع الجزائري بتكريسه مثله مثل غيره من الدول ذات السبق التشريعي و القضائي . بترجيحه للقضاء الشعبي في هذا النوع من الجرائم الخطيرة وذلك بإشراك المحلفين في محكمة الجنايات في جميع مراحل المحاكمة .

و باعتبار أن قانون الإجراءات الجزائية على قدر من الأهمية لأنه من ناحية أولى دراسة للقيود الواردة على حق الدولة في العقاب ومن ناحية ثانية تعريف بضمانات تكفل حريات الأفراد وتحمي حقوقهم .

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد وظيفة المحلفين في مختلف التشريعات ومعرفة الأحكام المتعلقة بآليات اختيار المحلفين وكذا موقف المشرع الجزائري ومدى اعتماده في تشكيلة محكمة الجنايات وتخصيص إجراءات خاصة فيما يخص نظام المحلفين في قسم الأحداث .

وعليه فلا يجوز المساس بحرياتهم وحقوقهم.

وبما أن الحريات الفردية وضمانات المتهم من أهم الموضوعات ذات البحث و دراسات جاءت الإشكالية كالتالي:

ما مدى مساهمة المحلفين في تحقيق العدالة الجنائية ؟

على ضوء دارستنا لموضوع الإشكالية المطروحة يستدعي منا تتقسيمه إلى فصلين:

الفصل الأول: التأصيل النظري لنظام المحلفين

الفصل الثاني: مشاركة المحلفين في محكمة الجنايات

الفصل الأول

التأصيل النظري لنظام المحلفين

تعتمد العدالة القضائية على نظام تشريعي و قانوني محكم و مرن تستجيب في ذلك لسياسة الجنائية في تجريم بعض الأفعال و تصرفات الضارة بمصلحة الفرد المجتمع ، وسن عقوبات ردعية لها الهدف منها تحقيق العدالة مراعية لحقوق الإنسان و طابعه الاجتماعي مع توفير الضمانات الكافية لمحاكمة المتهمين ، وهذا ما أقرته مختلف التشريعات وعملت على توفيرها والاعتداد بها في جميع مراحل الدعوى.

يعد موضوع المحاكمة العادلة من الموضوعات ذات الأهمية في العلوم القانونية خاصة والاجتماعية عامة ، لعل ذلك يبدوا جليا في إسهام الشعب في إقامة العدالة الجنائية و هو ما أخذت به مختلف التشريعات والأنظمة القانونية وذلك تطبيقا لمبدأ الديمقراطية، بالإضافة إلى المواثيق الدولية القديمة منها والجديدة.

وبما أن الحريات الفردية وضمانات المتهم من أهم الموضوعات القانونية و القضائية ونظرا لأهمية إشراك المحلفين في الحكم الذي يعد أحد أهم الإجراءات المحاكمة و سيرها جاءت دراستنا تحليلية في هذا الفصل لتوضيح و تبيان التأصيل النظري لنظام المحلفين و سوف نتناول هذا الموضوع في مبحثين :

المبحث الأول: سيتم التطرق إلى نشأة وتطور نظام المحلفين في التشريعات الأجنبية .

المبحث الثاني: سيتم التطرق إلى نظام المحلفين في التشريع الجزائري .

المبحث الأول

نشأة و تطور نظام المحلفين في التشريعات الأجنبية

تعتمد معظم القوانين الإجرائية الجنائية على نظام المحلفين و هو نظام يغلب ويسود في الدول ذات السبق التشريعي وخاصة في الأنظمة الأنجلوسكسونية ، كما هو الحال في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وكذا في الدول اللاتينية مثل إيطاليا وفرنسا ويعد هذا الأخير (النظام المحلفين) ضمانة حقيقية لحماية الأفراد ، فنظام المحلفين في القضاء الجنائي هو أن يشارك في محكمة و سيرها مع القضاة ، مواطنون عاديون يتابعون إجراءات المحاكمة ويشتركون في المداولة الحكم ، وتعد آراءهم ذات قيمة قانونية مع آراء ا لقضاة ، سواء كان الحكم بالإدانة أو البراءة بناءا على نظام أغلبية آراءهم مع أراء القضاة ، ويكون ذلك بعد أداء اليمين ، وقد سموا بالمحلفين بسبب استحلافهم اليمين (أداء اليمين) قبل مباشرة مهامهم. حيث أن نظام المحلفين عرف عدة صيغ في أصول نشأته ، وعليه اتسع نطاق استخدام هذا النظام في مختلف التشريعات وفي مختلف المجالات سوءا بالنسبة للمجال المدني و المجال الجنائي ، والذي هو موضوع دراستنا خاصة في مجاله الجنائي الذي أقرته التشريعات الأنجلوسكسونية و به انتقل إلى التشريع اللاتيني وذلك لاعتباره قضاء حيادي و ديمقراطي.

وعليه سنقوم في هذا المبحث بدارسة نظام المحلفين في الدول لأنجلوسكسونية و الشرائع اللاتينية :

المطلب الأول: سيتم التطرق إلى نظام المحلفين في الدول الأنجلوسكسونية.

المطلب الثاني: سيتم التطرق إلى نظام المحلفين في الشرائع اللاتينية.

المطلب الأول

نظام المحلفين في التشريعات الانجلوسكسونية

تعد التشريعات الأنجلو سكسونية مهدا لنظام المحلفين للتشريعات اللاتينية والتي استمد منها المشرع الجزائري نظام اشراك المحلفين إذا سايرنا الاتجاه الذي نادى بظهور المحلفين في العصور الوسطى علما ان نظام القضاء في انجلترا بعد الفتح النوميدي تديره مجالس الأقاليم أو المديريات ومجالس المركز التي كانت تختص بالفصل في الدعاوى الجنائية والمدنية وتعرف بالمحاكم الاهلية لكونها تحكم من طرف هيئة المحلفين ، للتفصيل في هذا المطلب ارتاينا تقسيمه الى فرعين سنتطرق إلى نظام المحلفين في التشريع الانجلوسكسوني (الفرع الاول) وفي التشريع اللاتيني (الفرع الثاني)

الفرع الأول : نظام المحلفين في التشريع الانجليزي

يعد نظام المحلفين أحد صور مساهمة المواطنين في إقامة العدالة الجنائية، فهو يجسد عماد الحرية القانون وضمير العدالة وحاميها، وهو موضوع بالغ الأهمية للمؤسسات القضائية في مختلف التشريعات. نظام المحلفين في إنجلترا و يكون حسب نوع الجريمة ، فقد صنفت إنجلترا الجرائم بحسب خطورتها إلى ثلاث أنواع و هي :

- الجرائم البسيطة ، مثل : المخالفات المرورية ويتم النظر فيها أمام المحاكم الجزائية دون هيئة المحلفين .

- الجرائم المتوسطة الخطورة ، مثل: جريمة السرقة ، في هذه الحالة يتم النظر فيها أمام محكمة التاج بوجود المحلفين أو أمام المحكمة الجزائية دون هيئة المحلفين .

- الجرائم الخطيرة كجريمة القتل والاغتصاب يكون الحكم دائما بواسطة محكمة التاج و بوجود هيئة المحلفين. في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية أقر دستورها الصادر 1787 حق المتهم في محاكمة تتشكل من هيئة محلفين، وتتكون الهيئة من (12) اثني عشر محلفا فلا يجوز أن يزيد أو يقل عدد الهيئة عن ذلك. أما في الدول اللاتينية فيعتبر نظام المحلفين مؤسسة

ديمقراطية تحمي الأفراد من أساليب التعذيب التي كانت تمارس عليهم من أجل الحصول على الاعترافات ، فقد جاء نظام المحلفين للقضاء على الطغيان والاستبداد الذي كان يعاني منه أفراد المجتمعات ، فهو نتيجة ثمرة تاريخية للأفراد والشعوب. ولهذا الغرض قمنا بتقسيم هذا الفرع إلى نقطتين حيث سنقوم بدراسة نظام المحلفين في إنجلترا (أولا)، ودارسة نظام المحلفين في الولايات المتحدة الأمريكية (ثانيا) .

أولا : نظام المحلفين في إنجلترا

سعت مختلف التشريعات الفقهية والقانونية إلى بذل عدة مجهودات لمحاولةُ كشف الغموض حول أصل ونشأة نظام المحلفين، ومن خلال ذلك وجدت عدة آراء مختلفة عند الفقهاء حول أصول هذا النظام.

ويقصد بهيئة المحلفين مجموعة من المواطنين يشتغلون مهام أخرى غير مهنة القضاء، يدخلون ضمن تشكيلة محكمة الجنايات وذلك بعد توافرهم لكافة شروط وقواعد اختيار المحلفين ويعتبر نظام المحلفين وسيلة من وسائل المحاكمة كانت التشريعات التي تأخذ بهذا النظام تشترط مجموعة من قواعد وضوابط لتكوين هيئة المحلفين وكذا طريقة اختيارهم، ومما لا شك فيه أن للمحلفين حقوق معتبرة عند ممارسة وظيفتهم وكذا تقع عليه حملة من التزامات يجب عليه التقيد بها وهذا ما أكدته التشريعات ومن بينها إنجلترا. وعليه سنقوم بدارسة نبذة تاريخية عن نظام المحلفين في إنجلترا ثم نبرز قواعد اختيار المحلفين و حقوق وواجبات المحلفين[1] .

1- نبذة تاريخية عن نظام المحلفين

عرف نظام المحلفين قديما و في عدة تشريعات و ظهرت معه عدة آراء الفقهاء حول أصول نشأة نظام المحلفين، فمنهم من ذهب إلى رد أصل هذا النظام إلى الشعوب القديمة من المصرين واليهود والإغريق والرومان والجرمان والاسكندينافيين، بينما رده البعض الأخر إلى

[1] – رعد فجر الدوري، "نظام المحلفين و إمكانية تطبيقه في القضاء الجزائي العراقي"، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة1،ج1 ،كانون الأول،2016 .ص . 2

العصور الوسطى [1] ويعود نشأة هذا النظام في إنجلترا إلى النورمانديين عند غز وهم لها وتتبع نشأة هذا النظام تطور وسائل المحاكمة التي كانت تستخدم قديما بين الانجلوسكسون والإنجليز النورمانديين أي قبل ، و بعد فتح النورماندي ، حيث كان نظام القضاء في إنجلترا بعد فتح النورماندي تديره مجالس الأقاليم أو المديريات ومجالس المراكز وكانت تختص بالفصل في سائر الدعاوي الجنائية والمدنية وتعرف بالمحاكم الأهلية كونها كانت تحكم من طرف ملاك الشعب

أما فيما يخص وسائل الإثبات أمام القضاء فكانت في المحاكمات القديمة تتميز بالعدالة الشعبية حيث كان مواطنو ن المدينة يراقبون ميزانيتها وسياستها وكذا قضاءها ، وكانت تحكم محاكمها بأغلبية الآراء من الحاضرين ، وكانت إجراءات المحاكمة تتم علنية بين الأطراف وتخضع لمراقبة المجتمع و عليه كان في القانون القديم أطراف النزاع هم الذين يقومون بالكشف عن الحقيقة بوسيلة من الوسائل المعروفة آنذاك مثل التزكية و المبارزة أو أن تقوم المحكمة باختيار وسيلة الإثبات .

ومنه فقد كان القضاء هو الوسيط الذي يقرر ما تكون عليه المحاكمة وكيفية سير إجراءاتها وموعدها والنتائج التي تترتب عنها و على استعمال وسيلة من وسائل الإثبات. حيث كانت تعتبر شهادة الشهود وسيلة من وسائل الإثبات و هم يعتبرونها قرينة بسيطة يحضرها المدعى أو المدعى عليه لحلف اليمين على صحة روايته، ولم تكن لشهادتهم تأثير على اقتناع القاضي بل كان ينظر لعدد من الشهود من كل جانب ويكسب الدعوى من وجد إلى جانبه عدد أكبر من الشهود. لكن في بداية القرن الثالث عشر نجد القضاة في بعض الحالات يختبرون الشهود ثم يحكمون بناءا على تقدير الشهادة المقدمة وقد شجع الكثير من الفقهاء هذا التطور والتغير ونجد من بينهم "براكتون " .[2].

[1] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم، نظام المحلفين في التشريع المقارن، د ط، منشأ المعارف الإسكندرية، مصر، ص64 .ص66.

[2] – رعد فجر الدوري، "المرجع السابق .ص . 2

كانت وسيلة الإثبات عن طريق الشهود منافس خطير للمحاكمة بواسطة المحلفين، لكن نظام المحلفين ما لبث حتى ازدهر وأبعد الشهود عن المحاكمة باعتبار أن الإدلاء بالمعلومات بواسطة المحلفين أكثر يسر ا و سهولة من تقييم الشهادة .[1]

و تعتبر الحقبة النورماندية (النورمانديين) النواة الحقيقية لنظام المحلفين في إنجلترا ، وقد قسم المحلفون إلى قسمين في المجال المدني والمجال الجنائي ، لكن الذي يهمنا نحن في دراستنا هذه هو المجال الجنائي المتمثل في هيئة محلفي الاتهام ومحلفي المحاكمة أو ما يسمى بهيئة المحلفين الكبرى وهيئة المحلفين الصغرى و هي :

1- هيئة المحلفين الكبرى

و نقصد بهيئة المحلفين الكبرى أو محلفو الاتهام مجموعة من الأشخاص تتكون عادة من 23 شخص يدعون من وقت لآخر بواسطة المحكمة للتحري عن الجرائم ، فهي تقرر ما إذا كان هناك أسباب محتملة لاعتقاد بأن شخصا ما قد ارتكب جريمة معينة ولذلك يسمون "بمحلفي الاتهام"، وهم يقومون بدور المدعي في توجيه قرار الاتهام و مبدأ هيئة المحلفين الكبرى مشتقة من المؤسسة النورماندية المسماة "هيئة مختارة تحت القسم.[2]

وتختلف هيئة المحلفين الكبرى في إجراءاتها حيث أنها ليست مفتوحة للجمهور ولا يحق للمتهمين ومحاميهم المثول أمام هذه الهيئة، وفي حالات القضايا الخطيرة مثل : القتل العمدي يفرض على هؤلاء المؤهلين إجراءات مكثفة لاختيار الأعضاء المناسبين لهذه المهمة لتحديد ما إذا كان عضو هيئة المحلفين لديه أي معتقد ديني أو أخلاقي يحتم عليه فرض عقوبة الإعدام على شخصٍ معين[3].

[1] – أحمد أبو الشادي المرجع السابق،.ص66.

[2] – بصائر علي البياتي ، " نظام المحلفين"، مقال منشور في مركز الدراسات القانونية والسياسية، ص. 23

[3] – المرجع نفسه، ص24.

2 : هيئة المحلفين الصغرى

و هي عادة ما تتكون من 12 اثني عشر شخص يدعون للمشارك والإسهام مع القضاة في سماع الدعوى والبث في وقائعها بإصدار قرار يحدد مسؤولية المتهم والفاعل فيما إذا كان مذنبا أو غير ذلك ليشتغل القاضي بتطبيق العقوبة التي ينص عليها القانون ولذلك سميت بهيئة محلفي المحاكمة سواء كانت المتابعة مدنية أو جزائية.

ثانيا : قواعد اختيار المحلفين وكيفية إعداد القائمة

يتصف نظام المحلفين بإتباع مجموعة من قواعد و الإجراءات في اختيار المحلفين عن طريق القرعة، إذ تعتبر من الأمور المهمة والأساسية التي سعت مختلف التشريعات إلى إتباعها حيث تشترط أن يتم اختيارها من مجموع الأشخاص الذين تتوافر فيهم شروط الصلاحية للعمل كمحلفين وتكمن هذه الشروط في شروط الاختيار وموانع الاختيار. أما بالنسبة لكيفية إعداد قائمة المحلفين فقد أقرتها مختلف التشريعات وذلك بسن مجموعة من النصوص القانونية التي تقوم بتحديد الطرق المتبعة في ذلك ، وعليه سنتطرق إلى دراسة شروط اختيار المحلفين ثم بعد ذلك كيفية إعداد قائمة المحلفين[1] .

ا: قواعد اختيار المحلفين

اختيار المحلفين مسألة تقوم على ضوابط وقواعد معينة، فلقيام بهذه الوظيفة والعمل يجب على المحلفين أن يتمتعوا بمجموعة من المميزات و الصفات تأهلهم لمباشرة مهامهم منها :

1: شروط الاختيار

– التمتع بجنسية الدولة فيشترط في المحلف أن يكون مواطنا متمتعا بجنسية الدولة ومهمة المحلف لا تخرج عن كونها أسلوبا في ممارسة القضاء وهو شرط أساسي يستدل في القيد بجداول الانتخاب للبرلمان أو الحكومة المحلية وأن يكون مقيما فترة معينة بالبلاد طبقا للمادة

[1] – عبد الحميد الصائح، المحلفون، المتوفر على الموقع https://KITABAT.com , تاريخ الاطلاع يوم 20 ماي 2018 على الساعة 21:15.

08 قانون المحلفين الإنجليزي 1870 المعدل بقانون 1922 حيث تجيز للأجانب المقيمين في إنجلترا لمدة لا تقل عن 10 سنوات العمل كمحلفين كما لو كانوا رعايا المملكة المتحدة .

ويشترط قانون يونيو 1825 في المادة الأولى من قانون المحلفين الإنجليزي أن لا يقل سن المحلف 21 سنة وأن لا يزيد عن 60 سنة، لكن لجنة موريس أوصت بضرورة رفع الحد الأقصى لسن المحلف إلى 65 سنة.

– الإلمام بالقراءة والكتابة، وهذا ما أوصت عليه لجنة موريس في إنجلترا حيث يجب العناية بهذا الشرط حتى يكون بإمكان المحلف ممارسة مهمته وذلك بفهم ما يجري أمامه في المحاكمة

– المقدرة المالية حيث يوجب قانون المحلف لإنجلترا الصادر في 1825 المادة الأولى أن يكونُ للمحلف فائض من دخله بعد سداد الضرائب والرسوم المستحقة، فيشترط في المحلف أن يكون مالكا لعقار لمدة لا تقل عن 21 سنة بقيمة إيجارية لا تقل عن 20 عشرين جنيها أو مقيما في منزل يملكه لا يقل إيراده السنوي عن 30 جنيها [1].

– حسن السمعة وأن يكون موثوقا في خلقه ونزاهته واستغلاله ،حيث يستبعد من مباشرة مهمة المحلف كل شخص سبق الحكم عليه بالحبس لمدة 3 أشهر أو أكثر خلال10 العشر سنوات الأخيرة أو سبق الحكم عليه مطلقا بالسجن مدى الحياة أو لمدة 5 سنوات أو أكثر[2].

2: موانع الاختيار

– الحرمان من الحقوق السياسية وحقوق الأسر ة ومباشرة التصرفات القانونية حيث أزالت إنجلترا بموجب قانون 1919 التفرقة بين الرجل و المرأة في مباشرة مهمة المحلف لكنها تجيز للقاضي بناءا على طلب المتهم أو المدعى أن يجعل المحلفين في قضية ما جميعهم من

[1] – هيئة المحلفين، تجسيد الديمقراطية الأم, https://share.america.gov/ar/،تاريخ الإطلاع 04 نوفمبر 2018 . الساعة 22:10.

[2] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص ص 199، 203.

الرجال فقط أو من النساء فقط وذلك بالنظر إلى طبيعة الجريمة ونوع الأدلة، كما أنه لا يجوز أن يعمل الزوجان في هيئة محلفين واحدة.

تولي وظيفة أو مهمة تتعارض مع دور المحلف ويقصد هنا حالات الإعفاء والاستبعاد من القائمة على أساس نوع الوظيفة ومدى تأثيرها على نزاهة وحيادة شاغلها في حالة القيام بوظيفة المحلفين ويعد هذا ضمانا لحسن سير ومباشرة المحلفين لمهامهم، وأحوال التعارض هذه تكون إما مطلقة أو نسبية التي سنميزها فيما يلي:

3- حالات التعارض المطلق

وهي تلك الحالات التي تمنع العمل كمحلف بصفة مطلقة في جميع أنواع القضايا وبصفة دائمة طالما أن الشخص يمارس بعض الوظائف وهي وظائف واردة على سبيل الحصر المتمثلة في:

- مباشرة وظيفة سياسية كأعضاء البرلمان أو الحكومة.
- وظيفة قضائية كأعضاء المجلس الأعلى للقضاء أو المحاكم القضائية.
- وظيفة إدارية كالوظائف التنفيذية العليا.
- الوظائف العسكرية والنظامية كالشرطة.[1]

4- حالات التعارض النسبي

وهي حالات مؤقتة تقتصر في بعض القضايا دون غيرها، ففي إنجلترا تعتبر طائفة كبيرة من الوظائف تكون مباشرتها وتوليها إعفاء من الخدمة كمحلف من بينها : النبلاء، المحامين، القضاة، الأطباء، رجال الجيش...إلخ.

[1] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص ص 216، 217.

ب : إعداد قائمة المحلفين

يوجب قانون المحلفين الصادر في 1922 المعدل بقانون 1949 وقانون المحلفين الصادر في 1954 ،أنه على الموظف المختص بإعداد جداول الانتخاب في دائرة كل قسم ويسلم لمسجل مختص كشوف بأسماء جميع الناخبين حيث يتولى التأشير على الكشوف بأسماء من تتوافر فيه الشروط الواجبة لممارسة مهنة المحلفين.

ويعطي القانون لمن يعتبره المسجل المختص لائقا للعمل كمحلف بالتأشير قرب اسمه بحرف"j " بمعنى" Juror " أن يعترض خلال مدة معينة مع تبيان أسباب الإعفاء من هذا الواجب، وفي حالة عدم اتخاذ المسجل هذا الإجراء فإن من حق الشخص أن يتقدم للقضاء خلال 14 يوم من تاريخ إخطار المسجل لإعفائه من هذه المهمة[1].

وبعد انتهاء هذا الإجراء تحرر قائمة بأسماء الأشخاص الصالحين للعمل كمحلفين ويطلق عليها سجل المحلفين، يتولى الشريف أو نائبه إعلان الأشخاص المدونين بها للمثول أمام المحكمة، غير انه بعد صدور قانون تنظيم المحاكم 1971 أصبحت هذه العملية من إشراف رئيس القضاة وأمام محكمة العليا أو محاكم الأقاليم)1). فهو الذي يقرر عدد من يعلن للحضور لتأدية هذا الواجب ودورة الانعقاد الذي يعمل بها، حيث أن رئيس القضاة يراعي راحة هؤلاء المحلفين بالنظر إلى أماكن إقامتهم وعلى وجه الخصوص مدى ملائمة اختيار المحلفين وفقا لوسيلة السفر إلى المكان الذي يؤدون فيه مهمتهم، و تعد طريقة اختيار المحلفين من ضمن كشوف جداول الانتخابات أفضل طريقة لتمثيل جميع طبقات الشعب في مهمة مساعدة القضاء .[2]

[1] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص 15.

[2] – المرجع نفسه، ص16.

ثالثا : حقوق وواجبات المحلفين

منحت مختلف التشريعات حقوق للمحلفين وذلك لاعتبارات عدة تسمح لهم بأداء مهمته، وهذا ما كرسته النصوص القانونية لمختلف التشريعات كما أنها أَعدت مجموعة من التزامات تقع على عاتق المحلفين ولا يجوز لهم الإخلال بها، إذ يؤدي الإخلال بها إلى سن مجموع من عقوبات قد تصل إلى الفصل من ممارسة وظيفة المحلف. وعليه سنتناول هذه الحقوق والواجبات من خلال تقسيم هذا الفرع إلى قسمين، نتناول حقوق وواجبات المحلفين.

أ- حقوق المحلفين

تعتبر حقوق المحلفين حصانات قدمتها مختلف الدول والتشريعات التي تقوم بإسهام المحلفين في المحاكمة يجب احترامها، وتكمن هذه الحقوق في :

- توجيه الأسئلة و هو إعطاء حق للمحلف في توجيه أسئلة إلى المتهم أو الشهود وهو حق مكرس في مختلف التشريعات ويكون ذلك بعد أخذ إذن مسبق من الرئيس.

- تدوين ملاحظات أثناء المرافعات يكون ذلك بعد تقديم الأدوات اللازمة لهذا الغرض من أقلام و أوراق، وهو إجراء استخدم حديثا في القضايا المعقدة التي تأخذ وقتا طويلا في المرافعات، مثل: قضية القطار الكبرى في إنجلترا حيث حرص القاضي على التأكد من تقديم المحلفين الأدوات اللازمة لتدوين ملاحظاتهم ومن لفت نظر المحلفين في هذه القضية إلى أهمية تدوين بعض الملاحظات نظرا لاتساع مدى الإجراءات[1] .

- التعويض عن نفقات الانتقال والإقامة عند صدور قانون المحلفين 1949 وضع قواعد استحقاق المحلفين تعويضات معينة عن نفقاتهم، وقد رفع القانون الحد الأقصى للتعويض إلى 8 جنيها يوميا وذلك في قضية القطار الكبرى المشهورة في إنجلترا.[2]

[1] – رعد فجر الدوري ، المرجع السابق، ص.15 .

[2] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص.251 و ص264

ب : واجبات المحلفين

يلتزم المحلفين بمجموعة من التزامات ينبغي عليهم القيام بها وذلك وفقا للقواعد والضوابط المطلوبة منهم عند مباشرة مهنة المحلف وذلك حماية للمدعى عليه من إصدار المحلف قرار يدينه والوقوع في غلط أو عدم حياده، لذلك على المحلف أن يؤدي واجباته التي تكمن في :

– حضور المرافعات يجب المحلفين الذين سجلوا قانونا الحضور للمرافعات في الوقت المحدد والبقاء طيلة مدة المرافعة وعدم القيام بذلك يؤدي إلى توقيع عقوبات معينة، فالقانون قد حرص على بيان حالات الإعفاء والأعذار لصالح بعض المحلفين في حالة عدم حضورهم للمرافعات.

– عدم الاتصال بالخصوم أو الجمهور أثناء المحاكمة حيث يمنع على المحلفين إجراء أي اتصال بالخارج منذ بداية مهمتهم حتى انتهاء مداولاتهم ِو إصدار قرارهم، ومازالت هذه القاعدة معمولا بها في إنجلترا حتى وان كان تطبيقها قد تراجع في الأزمنة، حيث أصبح عزلهم عن الخارج يكون أثناء وجودهم في قاعة الجلسة وغرفة المداولة فقط، إذ كان عزلهم عن الخارج طوال مدة المحاكمة من لحظة حلفهم اليمين إلى لحظة إصدار القرار كان معمولا به في قضايا الإعدام، وفي حالة وجود اتصال بالخارج على المحلفين الامتناع عن أي اتصال يتعلق بموضوع القضية، فإذا ثبت وجود أي اتصال أثناء فترة الجلسة متعلق بالدعوى فإن ذلك يستوجب البطلان، وتصبح معيبة و عرضة للإلغاء .[1]

– تركيز الاهتمام بالمرافعات حيث يجب على المحلفين تقديم قرارهم بعد الإلمام الكامل بالقضية والانتباه خلال المناقشات إلى تعليمات القاضي بشأن القانون الواجب التطبيق.

–عدم إبداء أري في القضية إلا خلال المداولةُ و يمنع على المحلف إبداء أريه أثناء سير المناقشات حول موضوع الدعوى أو ظروف الواقعة ويعد كل إفشاء علني بمثابة اتصال غير قانوني[2].

[1] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص.251 .

[2] – المرجع نفسه، ص252.

الفرع الثاني : نظام المحلفين في الولايات المتحدة الأمريكية

يعد نظام المحلفين صورة من صور إسهام ومشاركة المواطنين في إقامة العدالة، وفكرة إسهامُ المواطنين في إقامة العدالة وجدت لدى مختلف الشعوب القديمة، وقد انتقلت من إنجلترا إلى الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق المهاجرين، بحيث أن إسهام المحلفين في تحقيق العدالة الجنائية يكون في صورتين الأولى صورة محلفي الاتهام وثانية صورة محلفي المحاكمة، ويتم تطبيق هذا النظام في القضاء الجنائي والمدني، ومن خلال ما قدمناه سنتطرق في هذا الفرع إلى تقديم نبذة تاريخية لنظام المحلفين في الولايات المتحدة الأمريكية (أولا)، وسنبين شروط وسلطات المحلفين (ثانيا)، أما في الأخير سنقوم بدراسة كيفية إعداد قائمة المحلفين (ثالثا) .

أولا : لمحة تاريخية لنظام المحلفين في الولايات المتحدة الأمريكية

من المعروف لدى المختصين والمتابعين أنه بعد أن استقر نظام المحلفين في إنجلترا منذ وقت طويل انتقل منها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أقر دستورها الصادر في 1987 حق المتهم في محاكمة تتشكل من هيئة محلفين وهذا ما نصت عليه المادة 3 الفقرة 2 من دستور 1787 ،بحيث كل الجرائم تكون محاكمة فيها بواسطة هيئة المحلفين.[1]

و تضمن مشروع الدستور الاتحادي نص يتعلق بالمحلفين ينص على أن المحاكمة في جميع الجرائم ماعدا أحوال الخيانة تكون بواسطة محلفين، وتكون المحاكمة في الولاية التي تقع فيها تلك الجرائم، لكن عند ارتكابها خارج أي ولاية، فإن المحاكمة تكون في المكان الذي يحددها الكونغرس بقانون.[2]

أضاف الدستور الاتحادي نصوصا عامة تضمن تطبيق هذا النظام في المجالين الجنائي والمدني، ومازال هذا النظام قائما في الولايات المتحدة الأمريكية لكن حسب الولايات

[1] – حسين بن محمد المهدي، كتاب الشورى في الشريعة الإسلامية , دراسة مقارنة بالديمقراطية والنظم القانونية، ص .12

[2] – أيمن أبو العيال، المحلفون، الموسوعة العربية المتوفر على الموقع ،www.arabe-ency.com ، تاريخ الاطلاع 30 ماي 2018 ، على الساعة 09: 40.

)3)، وأما فيما يخص وظيفة المحلفين وتعليمات هذه الهيئة سنتطرق إلى دراسة وظيفة هيئة المحلفين ثم تعليمات هيئة المحلفين[1] .

1- وظيفة هيئة المحلفين

تتلخص وظيفة المحلفين في القضايا الجنائية في تحديد وقائع القضية وفقا لقواعد التفكير المنطقية والقانونية، وتتكون هذه الهيئة من 12 محلفا فلا يجوز أن يقل عدد الهيئة أو أن يزيد عن ذلك فالمطلوب منهم إصدار قراراتهم بالإجماع وطبقا للقانون المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ويختص المحلفون بالوقائع في حين يختص القاضي بالقانون فقبول الشهادة أو الأدلة من اختصاص المحكمة، أما نتيجتها وتقديرها فمن اختصاص المحلفين فلهم أن يحددوا ما إذا كان الشهود صادقين أم كاذبين وترجيح شهادة شاهد على شهادة شاهد آخر، ويشترط في كل الأحوال أن يكون قرار المحلفين مسببا وجماعيا.[3]

2- تعليمات هيئة المحلفين

وهي مجموعة من القواعد القانونية التي يجب على أعضاء الهيئة إتباعها عند الفصل في القضية ، وتجدر الإشارة إلى أنه يجوز للمسلم أن يكون عضوا في هيئة المحلفين شرط أنَ يكون حكمه يوافق الشرع، فعضويته تسمح له أن يحكم بما يراه صوابا وذلك في حدود ما يسمح به القانون الوضعي والتي تسمح في بعض الأحيان بتخريج الحكم الإسلامي عليها، ثم يتم الترجيح بين آراء المحلفين بحسب عدد الأصوات ووجود المسلمين لإبداء رأيهم في القضية[4].

---

[1] – تعليمات هيئة المحلفين، ويكيبيديا الموسوعة الحرة المتوفر على الموقع https: //ar.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع 11 افريل 2018 . على الساعة 11:20.

[2] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص .115.

[3] – مصطفى العوجي، دروس في أصول المحاكمات الجزائية، طبعة الأولى ،منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002، ص.36.

[4] – عاصم حاكم عباس الجبوري، حاكم فنيخ علي الخفاجي، سمات النظام القضائي الأمريكي و مبررات تشكيل المحكمة العليا 1789 ،ص.434 .

ثانيا : شروط وسلطات المحلفين

يتسم نظام المحلفين ببعض الخصائص التي تميزه عن بعض التشريعات سواء كان ذلك في بث مجموعة من الشروط التي تؤهل المحلف إلى مباشرة مهمته أو من خلال إعطاءه مجموعة من الالتزامات والحريات التي تكون مضبوطة وفقا لقانون الدولة التي أخذت بنظام المحلفين في تشكيلة المحكمة، وعلى هذا نقسم هذا العنصر إلى قسمين، نتناول شروط اختيار المحلف ثم سلطات المحلفين .

1- شروط اختيار المحلفين

لعملية اختيار المحلف شروط عدة قد نص عليها القانون الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية وهي:

- أن يكون المواطن المراد اختياره حاملا للجنسية الأمريكية، ولا يقل عمره عن 21 سنة ولا يزيد عن 60 سنة، أي يشترط فيه توفر أهلية الانتخاب ، وأن يكون قد أقام لمدة عامين في البلاد وأن يكون بعض المحلفين على الأقل من جنسية المتهم الماثل للمحاكمة.

- أن يستطيع القراءة والكتابة.

- القدرة المالية فبعض الولايات التي لا تشترط هذا الشرط و تكتفي بأن يكون المحلف من دافعي الضرائب، فلم يعد لهذا الشرط أهمية مع انتشار الديمقراطية.

- أن يتمتع بحسن السمعة والخلق واتزان الشخصية حيث استبعدت الولايات الأمريكية كل شخص سبق الحكم عليه أمام محكمة اتحادية أو إحدى محاكم الولايات في جريمة يعاقب عليها بالحبس أكثر من سنة ما لم ترد إليه حقوقه المدنية عن طريق العفو من مباشرة مهنة المحلف.[1]

وهناك شروط أخرى قد لا تنص عليها التشريعات، مثل الشرط المتعلق بالحالة الصحية للمحلف منها كفيف البصر أو أصم، لأن هؤلاء لا يصلحون للقيام بمهمة المحلف على وجه

[1] – وليد بن إدريس بن عبد الله العزيز المنيسي، العمل القضائي خارج ديار الإسلام ما يحل منه وما يحرم، مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، المؤتمر السنوي الخامس، البحرين، نوفمبر 2007 ،ص.29 .

مقبول ، في حين تنص بعض التشريعات على شروط معينة لهيئة محلفين خاصة يجري تشكيلها في أنواع محددة من القضايا نظرا لدقتها حيث يشترط فيها أن يكون المحلف من شاغلي وظائف أو حرف معينة للبث في وقائع محل النزاع[1]،و يمنع الشخص من ممارسة ومباشرة مهمة المحلفين المحرومون من ممارسة الحقوق السياسية وحقوق الاجتماعية و الأسرة وكذا مباشرة التصرفات القانونية، والحائزين على وظائف تتعارض مع دور المحلف [2] .

2- حقوق وواجبات المحلفين

تكمن سلطات المحلفين في الحقوق والواجبات المخولة للمحلفين خلال مباشرة وظيفة المحلف حيث أنه لا يكمن الاستغناء عنها فهي تعطي للمحلفين القدرة على أداء مهمتهم وفق القواعد المطلوبة وهي:

أ- حقوق المحلفين

- توجيه الأسئلة فقد أعطت مختلف التشريعات للمحلفين حق توجيه أسئلة إلى المتهم الشهود وتنصب هذه الأسئلة على جميع الإيضاحات التي يرى المحلفون أهميتها في استظهار الحقيقة

- تدوين الملاحظات أثناء المرافعات .

- الحق في التعويض عن نفقات الانتقال والإقامة مثل تذكرة السفر وتكون حسب عدد الأيام التي يستغرقها دور الانعقاد[3].

ب- واجبات المحلفين

وتكمن واجبات المحلفين في مجموعة من التزامات وضوابط يجب على كل محلف الالتزام بها عند مباشرته لمهمته، والتي تتمثل في :

[1] - عاصم حاكم عباس الجبوري، حاكم فنيخ علي الخفاجي، المرجع السابق، ص434.

[2] - أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص ص .210 ، 261 .

[3] - المرجع نفسه، ص 263.

– حضور المرافعات في الزمان والمكان المحددين للجلسة والبقاء طول مدة المرافعة وفي حالة الإخلال بهذا الشرط يتم توقيع عقوبة معينة وذلك في حالة عدم وجود أعذار أو إعفاء، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعفى المحلفين الذين بلغوا سن 70 عاما، المحلف الذي قد سبق أن أسهم في هيئة محلفين بصفة أصلية أو تكميلية .

– مراعاة واجب عدم الاتصال بالخصوم أو الجمهور خلال المحاكمة فكل التشريعات تحرم صراحة على المحلفين إجراء أي اتصال بالخارج منذ بداية مهمتهم و إصدار قراراتهم. حتى انتهاء مداولاتهم وتركيز الاهتمام بالمرافعات يكون ذلك بتتبع ما يدور في المناقشات من سرد لوقائع الدعوى والإنصات لشهادة الشهود والدفاع وأقوال المتهم مع التركيز على تلخيص القاضي وتعليماته بشأن القانون الواجب التطبيق .

– عدم إبداء الرأي في القضية إلا خلال المداولةُ يحظر على كل محلف أن يفصح عن أريه أثناء سير المناقشات حول الواقعة موضوع الدعوى أو حول ظروف هذه الواقعة، حيث يعد أي إفصاح عن الرأي غير قانوني إذا ما كان متضمنا إفشاء لجزء من وجهة نظره حول مسؤولية المتهم قبل المداولة [1]..

ثالثا: إعداد قائمة المحلفين

إن عملية اختيار المحلفين في الولايات المتحدة الأمريكية تختلف إجراءاتها عن بعض التشريعات حيث تقوم بإعداد قائمة المحلفين بأسماء من تتوفر فيهم شروط ممارسة مهمة المحلف، وتتطلب أيضا تشريعات بعض الولايات المتحدة أن يتم إعداد كشوف سنوية بأسماء جميع الأشخاص الصالحين للعمل كمحلف، ومن أجل ذلك يلجأ الموظفون إلى استحضار معلوماتهم من المصادر المختلفة مثل جداول الناخبين وكشوف الضرائب...إلخ.

[1] – أحمد عوض بلال، التطبيقات المعاصرة للنظام الاتهامي في القانون الأنجلوالأمريكي، ط1 ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992 ،ص. .279

وقد ترك قانون المحلفين الاتحادي 1968 للقاضي وضع خطة لاختيار أسماء المحلفين وأعطى له أن يحدد المصادر التي يؤخذ منها المحلفين، وبعد ذلك تسحب أسماء المحلفين علنية من صندوق يحتوي على ثلاثمائة شخص ويملأ الصندوق من وقت لآخر بمعرفة المحكمة أو نائبه ومأمور التحليف [1] و يمثل اختيار المحلفين أحد الحلقات الإجرائية الهامة السابقة على المحاكمة ذاتها فبعد قيام المتهم بالترافع، تسأله المحكمة إذا كان يرغب في عقد المحاكمة أمام المحلفين، ففي حالة كانت الإجابة بالإيجاب تسجل القضية في جدول المحكمة، وشرعت هذه الأخيرة في اختيار المحلفين على النحو السابق [2].

المطلب الثاني

نظام المحلفين في الشرائع اللاتينية

بعدما تطرقنا في المطلب الأول إلى النظام المحلفين في الشرائع الأنجلوسكسونية سنقوم في هذا المطلب بدراسة مدى تأثر النظام اللاتيني بالنظام الأنجلوسكسوني و عليه لقد تأثرت فرنسا بنظام المحلفين الذي اقتبسته من إنجلترا مضحية بذلك عن بعض النظم الفرنسية و تقاليدها التي كان معمولا بها ، فبعد دراستنا لأصل نظام المحلفين في فرنسا نجد أنها أخذت بهذا النظام في المجال الجنائي، وقد ظلت محتفظة بهذا النظام في جميع القوانين التي أعقبت تشريعات الثورة، وذلك مع إدخال تعديلات في تشكيل محكمة الجنايات. وامتد آثار الإصلاحات التي وردت على الإجراءات الجنائية في فرنسا إلى غيرها من الدول الأوروبية والتي منها إيطاليا، ومن بين هذه الإصلاحات إلغاء نظام التعذيب وانتزاع الاعتراف بكافة الوسائل وغيرها من الإصلاحات.

وقد مر نظام المحلفين في الدول اللاتينية بعدة مراحل تاريخية عرف من خلالها إصلاحات مختلفة، حيث نجد المشرع الفرنسي قد توسع في تطبيق نظام المحلفين بموجب

[1] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص ص 254 ، 271 .

[2] – أحمد عوض بلال، التطبيقات المعاصرة للنظام الاتهامي في القانون الأنجلوالأمريكي، ط1 ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992 ،ص. .279

القانون الخاص بمساهمة المواطنين في تسيير العدالة الجنائية وقضاء الأحداث، 2011– 939 ، الصادر في أوت 2011.

وعليه سنتطرق بدراسة نظام المحلفين في كل من فرنسا و ايطاليا لكل منها في فرعين ،الفرع الأول نظام المحلفين في فرنسا و الفرع الثاني نظام المحلفين في ايطاليا.

الفرع الأول : نظام المحلفين في فرنسا

نظام المحلفين في مضمونه عبارة عن ثمرة تطور تاريخي وضمانة أساسية لحريات الأفراد ضد استبداد وطغيان القضاة، فقد أُعتبر منذ العهود الأولى نظاما واقيا من الانحراف بالسلطة والضغط والتأثير الذي يمكن أن يمارسه الملك أو السلطة التنفيذية في المجتمع ، فسرعان ما أصبح هذا النظام محبوبا كمؤسسة ديمقراطية تحمي حقوق الأفراد في مواجهة السلطة المستبدة والسلطات المطلقة للقاضي،ونظرا لأهمية نظام المحلفين في إقامة العدالة الجنائية وحماية الفرد من الطغيان، فإن هذا يدفعنا إلى تحديد مميزات نظام المحلفين في التشريع الفرنسي، ويبدو ذلك جليا في مختلف المرحل التي نشأ فيها نظام المحلفين حيث عرف عدة ٍ إصلاحات بإدخال تعديلات جديدة وتوسع مجال تطبيقه[1].

وعلى هذا سنتاول دراسة هذا الفرع في نقاط، حيث نتناول دراسة تطور نظام المحلفين في فرنسا أولا وتعيين المحلفين ثانيا، ثم نتعرض إلى حقوق وواجبات المحلفين ثالثا .

أولا : تطور نظام المحلفين في فرنسا

عرف نظام المحلفين في فرنسا عدة مراحل تاريخية، حيث دخل إليها إبان الثورة الفرنسية وذلك في مختلف القوانين التي كانت تتضمن موضوع نظام المحلفين في قانون 21 سبتمبر 1791 الذي أنشأ هيئة محلفين تقوم بالتحقيق وهيئة أخرى للحكم، لكن سرعان ما ألغي هذا النظام في مرحلة التحقيق، لكن نظام المحلفين في الحكم باقي دائما حيث جعل المشرع الفرنسي عدد

[1] – مبروك ليندة، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة على ضوء قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، ماي، 2007 ،ص83. .

المحلفين أضعاف أكثر من قضاة الحكم 9 مقابل 3 وهذا طبقا للمادة 288 الفقرة 03 من قانون الإجراءات الفرنسي[1].

وفي تشريع 25 نوفمبر 1941 أتى المشرع الفرنسي بتعديل جوهري في مضمون نظام المحلفين حيث أزال التفرقة بين مهمتي كل من القضاة والمحلفين وجعل تعاونهم عاما يشمل التداول في مسائل الواقع وقرينة البراءة، وذلك بإدخال نوع من نظام العدول الذي أصبح لا يفصل بين القضاة المتخصصين والمحلفين، إنما يشتركون معا كهيئة موحدة في نظر مسائل الواقع وتطبيق القانون .

و فيما يخص تشكيلة محكمة الجنايات في القضاء الفرنسي فقد كانت تتكون من قاضي واحد برتبة رئيس غرفة أو مستشار لدى المجلس القضائي رئيسا ومن قاضيان اثنين من بين مستشاري المجلس القضائي وقضاة المحكمة الابتدائية ومن 09 محلفين يختارون من بين 53 مساعد محلف أصلي، ويعين 10 مساعدين محلف احتياطي في حالة غياب أحد المحلفين الأصليين ، وبعد صدور القانون الفرنسي رقم 939 سنة 2011 بشأن مساهمة المواطنين في تسيير العدالة الجنائية ومحاكمة الأحداث، وبالنظر إلى الأحكام الواردة في الباب الأول نجد أن المشرع الفرنسي توسع في تطبيق نظام المحلفين، حيث لم يعد قاصرا فقط في محاكم الجنايات بل ويشمل أيضا محاكم الجنح، وذلك تحت مسمى مختلف وهو "محاكم الجنح بتشكيلها المواطنين[2] ."

وأضاف المشرع الفرنسي مادة جديدة إلى قانون الإجراءات الجنائية رقم 10-01 والتي تقوم على أنه : "يجوز استدعاء المواطنين للاشتراك باعتبارهم محلفين في تشكيل محكمة

[1] – مبروك ليندة، المرجع السابق ، ص83. .

[2] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم ، المرجع السابق ، ص. 135 .

الجنايات ويجوز كذلك دعوتهم كمواطنين مستشارين في تكملة محكمة الجنح وغرفة الجنح المستأنفة في الحالات المنصوص عليها في المواد 299- 2 و 510-00041" [1].

ثانيا : تعيين المحلفين

تقتضي المواد 256 إلى 258 قانون الجنائي والإجراءات الجنائية الفرنسي مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر في المواطنين لمباشرة وظيفة المحلف . وقد أضاف المشرع الفرنسي إلى قانون الإجراءات الجنائية مادة جديدة تحت رقم 10-02 تنص على : "أن ينشأ بشكل سنوي في كل محكمة ابتدائية قائمة بالمواطنين المستشارين ، يتم تحديد عددهم بقرار تنظيمي من وزير العدل". وعليه سنقوم بدارسة الشروط الواجب توافرها في محلفي محكمة الجنايات ثم الشروط الواجب توافرها في المواطنين المختارين للمشاركة في محاكم الجنح .

1- الشروط الواجب توافرها في محلفي محكمة الجنايات

فيما يتعلق بآلية اختيار المحلفين في محكمة الجنايات فقد تضمنته نصوص المواد 256 إلى 258 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي حيث تقضي هذه المواد مجموعة من الشروط التي يجب على المحلف أو يستوفيها هي:

- يجب على المحلف أن يكون موطنا فرنسيا سواء كان رجل أو امرأة .
- أن يكون عمره أكثر من 23 سنة.
- أن يتمتع بجميع حقوقه السياسية والمدنية والاجتماعية.
- أن يكون محل إقامته في اختصاص محكمة الجوازات.

[1] – موضوع مذكرة إجراءات سير المحكمة الجنايات ، المتوفر على الموقع: https://droit.momtada.com.t1008.topic. الاطلاع تاريخ 2022/04/28 على الساعة 20: 10.

– أداء اليمين ولا يمكن له حتى يستوفي الشروط المذكورة في المادة 256 قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي [1] ويستبعد من مباشرة مهمة المحلفين مجموعة من الأشخاص الذين لا يستوفون على الشروط المقررة لأداء هذه الوظيفة :

– المحكوم عليهم بعقوبة جنائية أو المحكوم عليهم بالسجن لمدة شهر على الأقل في جناية أو جنحة، ويستبعد لمدة 5 سنوات من تاريخ الحكم النهائي.

– المحكوم عليهم في جنحة بالحبس لمدة أقل من شهر أو بغرامة مقدارها 5000 فرنك على الأقل.

– الأشخاص الذين هم قيد الاتهام، أو المحكوم عليهم غيابيا أو من صدر ضدهم أوامر بالقبض أو الحبس الاحتياطي.

– موظفي الدولة المعزولين من وظائفهم.

– المفلسين الذين لم يرد اعتبارهم.

– المحكوم عليهم بالحرمان من الحقوق السياسية أو حقوق الأسرة أو مباشرة التصرفات القانونية وأعضاء الهيئات المهنية المحرومين من مباشرة المهنة.

– المحجور عليهم والموضوعين بمستشفى الأم ارض العقلية.

– المحكوم عليهم نظار لتكرار تخلفهم عن الحضور لمباشرة مهمتهم مرتين حيث توقع عقوبة غرامة على كل من يتخلف عن أداء عمله كمحلف، وفي حالة تكرار غيابه مرتين يستبعد من الصلاحية لهذه المهمة وتطبق العقوبة على كل محلف ينسحب دون إذن من المحكمة قبل انتهاء مهمته.

[1] - JEAN- Glaude Soyer ،Droit pénale et procédure pénal ،15eme édition ،p.363 .

أما موانع الاختيار فهي تتعلق إما بالشخص المحلف ذاته كان يكون محروما من مباشرة حقوقه السياسية أو حقوق السياسية أو حقوق الأسرة أو التصرفات القانونية أو أن يتعلق بالوظيفة التي يشغلها أو مهمة باشرها تتعارض مع مهمته كمحلف [1].

ويتم تعيين ووضع قائمة المحلفين على ثلاث(3) مراحل بحيث يقوم كل موطن يرغب في مباشرة مهمة المحلف بالتسجيل في القوائم الانتخابية في كل بلدية، ثم توضع قائمة بأسماء المحلفين الذين يتغير عددهم من طرف لجنة إدارية برئاسة مشتركة من قبل القضاة، ممثل للمحامين، أو أعضاء المجالس العامة، قبل 30 ثلاثين يوم من فتح الباب و يقوم الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف في محكمة علنية بتبليغ 40 محلفا و12 محلف بتعيينهم، والذين تم عن طريق اختيار 40 محلفا من القائمة السنوية و21 محلف احتياطي من القائمة الخاصة المادة 266 من قانون 15/ 2000/06[2].

2- الشروط الواجب توافرها في المواطنين المختارين للمشاركة في محاكم الجنح

حدد المشرع هذه الشروط بموجب المادة 10-03 من قانون الإجراءات الجنائية حيث يتعين على هؤلاء الأشخاص الشروط التالية:

- أن لا يكون مسجلا في القائمة السنوية للمحلفين أمام محكمة الجنايات.

- أن لا يكون قد مارس مهام المحلف أو المواطن المستشار خلال 5 سنوات السابقة على السنة التي يتم اختياره فيها .

- ألا يكون قد تم تسجيله خلال السنة السابقة مباشرة في القائمة للمحلفين أو المواطنين المختارين أو المستشارين.

- أن يكون مقيما في نطاق المحكمة الابتدائية التي يجرى تسجيله فيها.

- توفر شرط الأهلية القانونية .

[1] - أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق ، ص ص 404، 405.

[2] - المرجع نفسه، ص405.

وتختص محكمة الجنح في تشكيلها بالفصل في جرائم الاعتداء على الأشخاص المعاقب عليها بالحبس لمدة لا تقل عن 5 سنوات، جرائم السرقة بالإكراه، جرائم الإتلاف، التشويه والتدمير ذات الطبيعة الخطيرة على الأشخاص، المعاقب عليها بالحبس لمدة لا تقل عن 5 سنوات .

ثالثا : حقوق وواجبات المحلفين

يتمتع المحلفين بمجموع من الحقوق والواجبات في مختلف التشريعات وهي نفسها التي يتمتع بها المحلفين في التشريع الفرنسي، إلا أنه هناك بعض اختلافات يمكن أن تكون ضمن الخصائص المميزة لكل نظام ، وتكمن هذه الحقوق في حريات المحلفين في حين الواجبات في التزامات وضوابط تقييد المحلفين القيام بها وفق ما يتضمنها ويحددها القانون. من خلال ما سبق ذكره سنقوم في التفصيل في واجبات المحلفين ثم حقوق المحلفين .

1- واجبات المحلفين

حضور المرافعات وهو التزام تفرضه مختلف التشريعات حيث أن الإخلال بواجب الحضور يتم توقيع عقوبة تتمثل في غرامة مالية تقدر ب 100مائة فرنك فرنسي ويجوز للمحكمة تخفيضها إلى النصف ، وفي حالة ما إذا كان للمرة الثانية تصل الغرامة إلى200 مائتي فرنك ، وفي المرة الثالثة إلى 500خمس مائة فرنك فرنسي وفي المرة الأخيرة يحكم بالإضافة إلى الغرامة عدم صلاحية المحلف في مباشرة مهام المحلفين مستقبلا وهذا ما استخلصنتاه في المادة 288 من تقنين الإجراءات العقابية الفرنسي ، وتعتبر هذه العقوبات صالحة فقط في عدم الحضور غير مبرر ، فالقانون الفرنسي يقتضي في حالة غياب المحلف أن يكون له أعذار مقبولة قانونا.

- عدم الاتصال بالخصوم أو الجمهور أثناء المحاكمة[1].
- وجوب تركيز و الاهتمام بالمرافعات .

[1] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم ، المرجع السابق ، ص ص 247، 248.

- عدم إبداء أري في القضية إلا خلال المداولة.

2- حقوق المحلفين

ويمكن تلخيص هذه الحقوق التي يتمتع بها المحلفون في ثلاثة هي:

- يستطيع المحلف توجيه الأسئلة إلى المتهم أو الشهود وذلك بعد الحصول على إذن مسبق من الرئيس وقد قررت محكمة النقض الفرنسية آن عدم وجود تخويل أو إذن مسبق من الرئيس لا يبطل الإجراء.

- تدوين الملاحظات أثناء المرافعات فقد نص المشرع الفرنسي على هذا الحق صراحة على أعضاء المحلفين منذ قانون تحقيق الجنايات وذلك وفقا للمادة 328 من التقنين الجزائي الفرنسي.

- التعويض عن نفقات الانتقال والإقامة ينظم المرسوم 8 ماي 1961 الفرنسي قواعد التعويض التي تمنح للمحلفين وتعطى هذه القواعد للمحلفين الحق في المطالبة بتعويض على 3 أنواع:

- التعويض عن مدة دور الانعقاد و يستحق المحلفين في القضايا الجنائية أيا كان مقر إقامتهم بالنسبة للمحكمة التعويض طوال فترة الانعقاد بواقع 15 فرنك يوميا ولا يستحق هذا التعويض المحلفين الاحتياطيين إلا إذا سجلت أسمائهم في كشوف الذين أقاموا بمهمة المحلفين فعلا وهذا طبقا المادة 140 تقنين الإجراءات العقابية الفرنسي.

- التعويض عن المصاريف الانتقال ، فيستحق المحلفون هذا النوع من التعويض إذا كان مكان أداء مهمتهم يبعد أكثر من 4 أربعة كيلوا متر من مقر إقامتهم ويكون التعويض ذهابا و إيابا التعويض عن نفقات الإقامة تكون بمبلغ 5 و12 فرنك يوميا [1].

[1] - أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص ص264 ،265 .

الفرع الثاني: نظام المحلفين في إيطاليا

تعتبر إيطاليا من الدول اللاتينية التي تأثرت بنظام المحلفين والذي اقتبسه فرنسا من إنجلترا، وبعد التعديلات التشريعية التي أقرتها فرنسا في بعض الإصلاحات على الإجراءات الجنائية امتد آثار هذه الإصلاحات إلى مختلف أنحاء إيطاليا وبعدما كان نظام المحلفين في إيطاليا يقتصر في جرائم الصحافة و بعض الجرائم البسيطة امتد اختصاصها إلى الجرائم السياسية ، ولرغبتنا في معرفة فكرة نظام المحلفين في إيطاليا. فإن ذلك يقتضي منا تقسم هذا الفرع إلى عنصرين يتم بموجبه تبيان طريقة اختيار هيئة المحلفين (أولا)، وكذا تركيبة هيئة المحلفين (ثانيا).

أولا: طريقة اختيار نظام المحلفين في إيطاليا

إن عملية اختيار المحلفين يختلف من تشريع إلى تشريع آخر وهي أحد السمات التي تتميز بها كل تشريع ، ففي إيطاليا يتم اختيار المحلفين عن طريق قرعة من قائمة مواطنين الذين يتمتعون بحس السمعة والسلوك الأخلاقي والاجتماعي الذي لا لبس عليه ، يعدها الرئيس الأول للمحكمة الاستئناف بعد سماع معلومات النائب العام لدى تلك المحكمة وهذا طبقا لنص المادة 102 فقرة 3 من دستور الإيطالي والتي تنص على أنه ينظم القانون الطريقة والأحوال التي يسهم بها الأفراد يمثلون المجتمع مباشرتهم في إقامة العدالة .

ثانيا : تكوين هيئة المحلفين

تتكون هيئة المحلفين من 12 اثني عشر محلف يطلق عليهم اسم" Assessorioun Guirati"، يختصون في البث في الوقائع ، ويتخذ المحلفون قراراتهم بعد مداولة منفصلة ، ويشترط أن يكون قراراتهم بالأغلبية أي 7 سبعة أصوات من 12اثني عشر، وتنص المادة 509 من قانون الإجراءات الجنائية 1865 على أنه إذا صدر قرار بإدانة المتهم بأغلبية سبعة أصوات من المحلفين ، وأجمع القضاة المتخصصون الثلاثة على أن المحلفين قد أخفقوا في قرارهم، فإن للمحكمة أن توقف إصدار الحكم وتحيل القضية إلى دور الانعقاد التالي للحصول

على وجهة نظر محلفين آخرين ،كما تضمنت المادة 505 من القانون نفسه على أنه في حالة تساوي الأصوات 6 أصوات مقابل ستة ينبغي إطلاق سراح المتهم [1].

وعليه في خاتمة هذا المبحث يمكن لنا القول أن نظام المحلفين مدرسة لتعليم المواطنين القانون والعدالة ، كون أن المحلف عندما يحكم على غيره سيبقى في ذهنه أن غيره سيحكم عليه يوما ما ، ولتحقيق العدالة يجب على الشخص أن يحكم بمعرفة نظائره وفي هذا الأمر يكون هناك روح قانونية بين أفراد الشعب.

من خلال دراستنا لهذا النظام المحلفين في التشريعات الإنجلوسكسونية وجدنا أنه يتسم بمجموعة من خصائص تميزه عن التشريعات اللاتينية سواء كان ذلك في عدد هيئة المحلفين أو في طريقة اختيارهم ، وحتى في إصدار قرارهم الذي يكون بالإجماع حيث يعتبر و يعد نظام المحلفين موضوعا في غاية الدقة والخطورة كونه يتعلق بالتنظيم القضائي لذا سعت مختلف التشريعات إلى دارسة نظام المحلفين وتطويره بشكل الذي يساهم في تحقيق العدالة بين مختلف أطياف المجتمع .

المبحث الثاني

نظام المحلفين في التشريع الجزائري

بالنظر لقانون الإجراءات الجزائية الجزائري نجده انه لم يسلم كغيره من بقية التشريعات والقوانين من التأثر والاحتكاك بالنظم القانونية الأخرى وذلك لأسباب تاريخية معروفة ، إذ نجد أن المشرع الجزائري قد ضم نظام المحلفين في تشكيلة المحكمة وذلك من خلال الإجراءات المتعلقة بها [2] أما في قضاء الأحداث كان من الضروري أن يكون لها طابع خاص كونها تتضمن فئة تحتاج إلى الرعاية والعناية التي تشعرهم بالأمن والطمأنينة وذلك بتحديد نصوص قانونية محددة تضمن ذلك (40) نظرا لأهمية دارسة هذا الموضوع في التشريع الجزائري قمنا

[1] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق،.ص139.

[2] – رعد فجر الدوري، المرجع السابق ، ص799.

بتخصيص هذا المبحث لدارسة هيئة المحلفين في تشكيلة محكمة بتقسيمه إلى مطلبين بدارسة في :

المطلب الأول: سيتم التطرق إلى مفهوم هيئة المحلفين في محكمة.

المطلب الثاني: سيتم التطرق إلى حقوق و واجبات هيئة المحلفين

المطلب الأول

مفهوم نظام هيئة المحلفين

في إطار إصلاح المنظومة الجنائية وتماشيا مع الاتفاقيات والتشريعات الدولية التي صادقت عليها الجزائر ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي تضمن حق الإنسان في التقاضي على درجتين أمام القضاء الجنائي. كرس الدستور الجزائري هذا المبدأ في المادة 160 من الدستور الصادر في 2016 ،مما دفع بالمشرع إلى تعديل تشكيلة محكمة الجزائية بمختلف اصنافها [1].

حافظ المشرع الجزائري على الطابع الشعبي لمحكمة وذلك لأسباب تاريخية و سياسية ، فالقضاء يصدر أحكامه باسم الشعب الجزائري ، وغياب العنصر الشعبي في ذلك يخالف المبدأ الجمهورية ، ولهذا نجد أن تشكيلة محكمة تتكون من قضاة مهنيون وقضاة عاديون يعرفون بالمحلفين وهذا ما تضمنته المادة 258 قانون إجراءات الجزائية [2] المعدل بقانون 07/17 المؤرخ في27 /2017/03 تعتبر التعديلات التي طرأت على المحكمة الجنائية نقلة نوعية نظرا للقواعد الجديدة في اتخاذ إجراءات خاصة إضافة إلى تعزيز العنصر الشعبي في التشكيلة حيث

[1] – القانون رقم 16–01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق ل 6 مارس 2016 ،المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة 7 مارس .2016 .

[2] – أحمد فتحي سرور، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص–285 .

جعل أغلبية الأعضاء من المحلفين الذين يعبرون عن ضمير الشعب و صوته و يصدرون الحكم باسمه [1].

ولغرض إمكانية دارسة نظام المحلفين في محكمة قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع ، حيث سنقوم بتعريف نظام المحلفين في (الفرع الأول)، ثم شروط اختيار المحلفين(الفرع الثاني) وطريقة اختيار المحلفين (الفرع الثالث).

الفرع الأول: نشأة و تعريف نظام المحلفين في التشريع الجزائري

يعتبر نظام المحلفين نتيجة أو ثمرة لتطور تاريخي عريق ، فهو ليس نظاما ناتجا عن نما نشأ تدريجيا منذ العصور الوسطى تشريع برلماني حدد معالمه و وظائفه ، و لذا كان لا بد لنا من التطرق إلى نشأة هذا النظام في نقطة أولى ثم التطرق لتعريفه في نقطة ثاني .

أولا : نشأة نظام المحلفين في التشريع الجزائري

عمد التشريع الجزائري على الأخذ بنظام المحلفين منذ الاستقلال ، بعد أن واجهت اللجنة التي كلفت بتحضير مشروع قانون الإجراءات الجزائية في سنة 1966 ،خيارا صعبا في مسألة مشاركة عناصر شعبية في تشكيل محكمة الجنايات ، فكان عليها إما أن تبقى هذه المحكمة كما كانت تنص عليها أحكام المادة 240 وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي ، و إما أن تقتصر في تشكيلها على القضاة المحترفين[2].

إلا أنه ونتيجة للمناخ السياسي الذي كان سائدا آنذاك ، والذي كان يحث على مشاركة الشعب في كل هيئات الدولة ، الأمر الذي أدى إلى تأثر اللجنة بذلك، وتبني موقف المشرع الفرنسي بالأخذ بنظام المحلفين مع تقليص عدد المحلفين المشاركين في التشكيلة وعليه فقد

[1] – سحارة السعيد، "حماية الأحداث الجامحين في القانون الجزائري"، مجلة قانون والأعمال، .2018

[2] – الهاشمي بن عبد السلام، ضمانات المتهم أمام محكمة الجنايات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2005–2006، ص25.

كانت محكمة الجنايات قبل سنة 1995 تتشكل من ثلاثة قضاة محترفين ، ومن أربع محلفين ، إذ كانت تشكيلة المساعدين الشعبيين تغلب على فئة القضاة المحترفين[1].

وهو الأمر الذي كثيرا ما انتقده رجال القانون، خاصة منهم الممارسين في المجال القضائي، من قضاة ومحامين، وذلك لأن محكمة الجنايات تصدر أحكامها عن طريق التصويت وبالأغلبية ، الأمر الذي يعني بديهي وخاصة في حالة اتفاق رأي المساعدين على حكم ما أصدروه حتى ولو كان فيه مخالفة صريحة لأحكام القانون[2].

لذا تدخل المشرع سنة 1995 بموجب الأمر رقم 10-95 وعدل التشكيلة السابقة ، أين غلبت التركيبة القضائية على التركيبة الشعبية لمحكمة الجنايات [3].

ثانيا : تعريف نظام المحلفين في الجزائر

لا نجد في قانون الإجراءات الجزائية أي مادة تنص على تعريف نظام المحلفين و اكتفى المشرع الجزائري فقط ببيان الشروط الواجب توافرها في المحلفين وكذا كيفية إعداد القائمة الخاصة بهم . إلا أننا نجد هذا التعريف في إحدى اجتهادات المحكمة العليا التي قضت بأنه " يتمثل نظام المحلفين في إشراك أناس من عامة الشعب إلى جانب القضاة المحترفين للفصل في القضايا الجنائية تطبيقا لمبدأ ديمقراطية القضاء الذي يقتضي مشاركة الشعب في إصدار الأحكام الجنائية لتمثيل الرأي العام والضمير الشعبي، لذلك قرر المشرع في المادة 258 من

[1] – المرجع نفسه، ص26.

[2] – أمر رقم 95 –10 مؤرخ في 25 فبراير 1995 ، يعدل ويتمم الأمر رقم 66 –155 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية ، جريدة رسمية ، عدد 11 ،صادر بتاريخ 01 مارس 1995.

[3] – حمودي ناصر، التحقيق والمحاكمة في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري : دراسة تحليلية نقدية لبعض الأحكام المتعلقة بمحكمة الجنايات في قانون الإجراءات الجزائية ، مداخلة مقدمة للندوة العلمية ، كلية الحقوق ، جامعة أكلي محند البويرة 2013/12/29 ص 10 .

قانون الإجراءات الجزائية تشكيل محكمة الجنايات من أحد رجال القضاء بالمجلس رئيسا ومن قاضيين مساعدين بالمجالس القضائية أو بالمحاكم ومن أربعة مساعدين محلفين " [1] .

إلا أن هذه المادة عدلت ليصبح عدد المحلفين المساعدين اثنين فقط بدلا من أربعة بموجب الأمر رقم 95-10. كما كرس نظام المحلفين في الدستور ، بموجب المادة 146 التي نصت بأنه : "يختص القضاة بإصدار الأحكام ويمكن أن يعينهم في ذلك مساعدون شعبيون حسب الشروط التي يحددها القانون" ، إضافة إلى ذلك فنظام المحلفين ، يعرف بأنه نظام قضائي يجسد عماد الحرية والقانون وضمير العدالة وحاميها ، فهو يمثل الجانب الإنساني المبني على الرأفة والرحمة ، والذي يطلع إليه المتهمون الذين ارتكبوا جرائم قد تصل عقوبتها إلى حد الإعدام أو السجن المؤبد ولهذا السبب كان يطلق على محكمة الجنايات تسمية المحكمة الشعبية[2] .

بعد أن توصلنا لمعرفة نشأة نظام المحلفين الذي أخذ به المشرع الجزائري منذ الاستقلال وتوصلنا إلى المقصود به باعتباره يحقق الديمقراطية ، سنحاول معرفة الشروط التي يجب توافرها في المحلفين حتى يكونوا جزءا من تشكيلة محكمة الجنايات، وذلك من خلال الفرع التالي.

الفرع الثاني : شروط اختيار المحلفين في التشريع الجزائري

بينت المادة 261 ق إ ج الجزائري الشروط التي يتطلب القانون توفرها في الشخص الذي يرشح ليكون أهلا لحمل صفة المساعدة المحلف ، بقصد المساهمة في تشكيل هيئة محكمة الجنايات حيث نصت ب أنه : "يجوز أن يباشر وظيفة المساعدين المحلفين الأشخاص ذكورا كانوا أو إناثا، جزائريو الجنسية البالغون من العمر ثلاثين سنة كاملة الملمون بالقراءة والكتابة

[1] – قرار مؤرخ في 20 -03 -1984 في الطعن رقم 164،.33 .أنظر : المجلة القضائية للمحكمة العليا ، عدد 1 ،1990 ، ص 229 .

[2] – بصائر على البياتي، نظام المحلفين، 13-10-2014 ،منشور على الموقع الإلكتروني التالي : brob•orgpold/bohth/mkalat-b/makalat 041• htm

والمتمتعون بالحقوق الوطنية والمدنية والعائلية والذين لا يو جدون في أية حالة من حالات فقد الأهلية أو التعارض المعددة في المادتين 262 و 263 " .

و طبقا لهذه المادة يجب أن تتوفر في المحلف مجموعة من الشروط ، منها ما يتعلق باللياقة وأخرى بالأهلية ، وشرط آخر يتعلق بعدم التعارض ، و سنتناول تفصيل هذه الشروط في النقاط التالية :

أولا : شروط اللياقة

نصت عليها المادة 261 ق إ ج الجزائري ، وترجع تسمية شروط اللياقة إلى نص المادة 281 ق إ ج التي تضمنت هذا المصطلح ، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي :

1 – – أن يكون المساعد المحلف ممن يحملون الجنسية الجزائرية ، ذلك لأن عمل المحلف يشكل عملا من أعمال القضاء ، والعمل القضائي عمل يتعلق بالسيادة ، و لا يسمح بممارسته لغير الجزائريين ، كما يجوز لأي شخص أن يكون محلفا سواء كان ذكرا أو أنثى [1]

2 – – أن يكون المحلف قد بلغ سن الثلاثين من عمره كاملة ، وذلك عند تاريخ إجراء عملية القرعة لإعداد جدول المحلفين للسنة القضائية أو يوم انعقاد الجلسة ، وتأكيدا لهذا الشرط قضت المحكمة العليا في إحدى اجتهاداتها أن : القانون يفرض أن تتوفر في المحلف الذي يجلس للفصل في القضايا الجنائية الشروط المنصوص عليها بالمادة 261 من قانون الإجراءات الجزائية ومنها شرط السن. والحاصل في قضية الحال أن أحد المحلفين لم يكن يبلغ 30 سنة من عمره يوم انعقاد الجلسة مما يشكل خرقا للإجراءات يترتب عنه النقض. [2]

لكن ما يلاحظ على هذا الشرط أن سن الثلاثين ليس بالسن الكافي لكي يكون الشخص تكوينه كافيا وملما بكل ما قد يطرح أمامه من قضايا جنائية خطيرة .

---

[1] – لبوازدة محمد لمين، محكمة الجنايات ، مذكرة تخرج لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء ، دفعة 15 ،المدرسة العليا للقضاء ، 2007 ، ص19 .

[2] – قرار مؤرخ في 14 –10 –1997 في الطعن رقم 180909 ،أنظر : نبيل صقر ، محكمة الجنايات : الإجراءات دار الهدى، الجزائر، 2013 ،ص13

-3- أن يكون المحلف ملما بالقراءة والكتابة ، لكن المشرع في هذا الشرط لم يحدد درجة معينة من العلم لدى المحلف ، وهو ما يفهم من ألا يكون الشخص أميا فحسب . [1]

وتأكيدا لذلك قضت المحكمة العليا في إحدى اجتهاداتها أنه: ((من الشروط الواجب توافرها في المساعد المحلف أن يكون ملما بالقراءة والكتابة كما تفرضه المادة 261 من قانون الإجراءات الجزائية. لذلك يكون باطلا ويستوجب النقض، الحكم الصادر عن هيئة تضمنت محلفا أميا لا يحسن القراءة والكتابة)). [2]

ولكن ما يؤخذ على هذا الشرط أن مجرد الإلمام بالكتابة والقراءة في شخص يكون هيئة محكمة قد تقضي بالإعدام ، أو بالحرمان من الحرية لمدة مؤبدة أمر فيه تهوين لمهام هؤلاء في حين نرى أن المشرع قد اشترط في المحلفين الذين يشكلون محاكم الأحداث شروط قد تعجز عن إيجاد شخص يتمتع بها كلها كشرط الامتياز والتخصص ، رغم أن هذه الجهات القضائية تحكم بمجرد تدابير تهذيبية وتربوية ، ولم يلزم بها أشخاص قد يحكمون بالإعدام وبالمؤبد خاصة و أن محكمة الجنايات تصدر أحكاما نهائية لا تقبل الاستئناف [3].

ورأى البعض أن تطلب شروط بسيطة في المحلفين قد يؤدي إلى هيمنة القضاة على هذه الفئة وبالتالي يفقد الهدف الذي أراد أن يكرسه المشرع من قبل من خلال هذه المحاكم الشعبية معناه تماما ، فبعد أن أراد أن يكرس رقابة شعبية إضافية ((بعد الرقابة الشعبية المكرسة من خلال مبدأ علانية الجلسات)) على محاكم الجنايات تجده قد أسند هذه المهمة لفئات لا يمكنها القيام بهذا الدور على أكمل وجه ، فكيف لشاب أو شابة قد يكون مستواه أو

[1] – حمودي ناصر، مرجع سابق، ص59

[2] – جيلالي بغدادي، ، الاجتهاد القضائي في المواد الجزائية ، الطبعة الأولى ، الديوان الوطني للأشغال التربوية ، الجزائر، 2002 ، ص174 .

[3] – حمودي ناصر، التحقيق و المحاكمة في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ، مرجع سابق، ص 9.

مستواها العلمي جد محدود أن تتمسك برأيها أمام قاض محنك يملك من الملكات القانونية ما يجعله يوجه كامل الهيئة لما اقتنع به شخصيا [1].

كما رأى البعض أن اشتراط المشرع لمجرد الإلمام بالقراءة والكتابة سببه واحد و وحيد ، وهو لأن التصويت بمحكمة الجنايات يكون كتابة ، ب نعم أو ب لا ، وبالتالي يمكننا فهم أن من يحسن كتابة هاتين الكلمتين بإمكانه أن يكون محلفا لمحاكم الجنايات[2] .

4- أن يكون المحلف متمتعا بحقوقه الوطنية والمدنية والعائلية ، بحيث يجب ألا يكون قد صدر ضده حكم نهائي بمنعه وحرمانه من هذه الحقوق أو بإسقاط السلطة الأبوية عنه تبعا للحكم عليه لجريمة من جرائم قانون العقوبات ، التي تقضي بمثل هذا الحرمان كعقوبة تكميلية.[3]

ثانيا : شروط انتفاء حالات فقد الأهلية

نصت عليها المادة 262 ق إ ج الجزائري والتي حددت طائفة من الأفراد الذين لا يجوز لهم اكتساب صفة المساعد المحلف ، وبالتالي لا يمكنهم المساهمة في تشكيل محكمة الجنايات [4] ويعدون فاقدي الأهلية ، ويتمثلون فيما يلي :

1- الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبة جنائية أو بالحبس شهرا على الأقل لجنحة إذ لا يمكن أن يكون المسبوق قضائيا في مسائل جزائية محلا لثقة المشرع ، ولا لثقة المتهم ، وبالتأكيد من لم يتمكن من الالتزام بأحكام القانون ، لا يمكنه أن يكون محل ثقة بأن يكون حاكما ومقوما لغيره.

[1] – المرجع نفسه، ص10.

[2] – حمودي ناصر، المحاكمة في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري : دراسة تحليلية نقدية، مرجع سابق، ص59.

[3] – سعد عبد العزيز ، إجراءات ممارسة الدعوى الجزائية ذات العقوبة الجنحية ، الطبعة الرابعة ، دار هومه ، الجزائر، 2010 ، ص 26 .

[4] – لبوازدة محمد لمين، مرجع سابق، ص19.

فالشخص المحكوم عليه بعقوبة جنحة تساوي شهرا فقط ، يفقد ثقة المشرع ، ونفس الحكم بالنسبة للشخص المحكوم عليه بجناية[1] .

2- الأشخاص المحكوم عليهم بجنحة بالحبس أقل من شهر أو بغرامة لا تقل عن 500 دج وذلك خلال خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائي عكس الفئة السابقة فإن الشخص الذي سبق وأن أدين بجنحة وقضى عليه بالحبس لمدة تقل عن شهر أو بغرامة مالية لا تقل عن 500 دج، لا يكون أهلا لأن يكون محلفا ، وذلك خلال الخمس سنوات التي تلت صيرورة الحكم الصادر ضده نهائيا .

3- الأشخاص الذين يكونون في حالة اتهام أو محكوما عليهم غيابيا من محكمة الجنايات والصادر في شأنهم أمر بالإيداع في السحن أو بالقبض مجرد وجود الشخص موضوع اتهام في أي نوع من أنواع الجرائم ، يجعله مستثنى من الصلاحية لأن يكون محلفا ، وذات الوضع بالنسبة لمن هو محل أمر بالقبض ، إذ هذا الأمر يعد مستندا لاتهام متابع لأجله الشخص ، وهو ذات الوضع بالنسبة لمن يكون محل إيداع أو من صدر ضده حكم غيابي من إحدى محاكم الجنايات ، استنادا لذات المبررات السابقة .[2]

4 -موظفو الدولة وأعوانهم وموظفو الولايات والبلديات المعزولون من وظائفهم إذ من أثبت أنه لم يكن أهلا لوظيفة من الوظائف ، لا يمكن أن يكون مشكلا لعنصر من عناصر أهم سلطة في الدولة ، ألا وهي السلطة القضائية . ونلاحظ أن المشرع ركز على فئة الموظفين العموميين دون فئة الأعوان الاقتصاديين .[3]

5- أعضاء النقابات المهنية الصادرة ضدهم قرار يمنعهم مؤقتا من مباشرة العمل ذات الأسباب السابق الاستناد إليها في الفقرة السابقة ، تسري على هذه الفئة ، سواء تعلق الأمر

[1] - حمودي ناصر، المحاكمة في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري: دراسة تحليلية نقدية، مرجع سابق، ص ص 60، 61.

[2] - حمودي ناصر، المحاكمة في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري: دراسة تحليلية نقدية، مرجع سابق، ص ص 60، 61.

[3] - المرجع نفسه، ص62.

بالنقابات المهنية ، كنقابة الأطباء أو المحامين أو الصيادلة... بشرط أن يكون قد صدر قرار نهائي (لا ابتدائي) يمنعه من ممارسة مهامه ، سواء كان ذلك بصفة مؤقتة أو بصفة نهائية .

6- المفلسون الذين لم يرد إليهم اعتبارهم وهو أمر واضح أيضا ، فالشخص الذي أصدر إفلاسه يفقد ثقة واحترام الغير له ويتجنبون التعامل معه، الأمر الذي لا يؤهله أن يحتل منصبا هاما خاصة في تشكيلة محكمة الجنايات .

7- المحجور عليهم والأشخاص المعين عليهم قيم قضائي أو المودعون بمستشفى الأمراض العقلية حيث رأى البعض أن المشرع يقصد "المحجور عليهم" لا المحجوز عليهم ، خاصة وأنه بصدد إعفاء طائفة من فقدوا التمييز أو انتقص منه ، مثل المعين عليهم قيم قضائي أو المودعون بمستشفيات الأمراض العقلية .

ثالثا : شروط انتفاء حالات التعارض

نصت عليها المادة 263 ق إ ج، الجزائري والتي بينت الحالات التي تتعارض وتتنافى مع ممارسة مهمة محلف مساعد في محكمة الجنايات ، وتمنعه من أن يكون عضوا في تشكيلتها ([1])وهذه الحالات جاءت على سبيل الحصر و هي :

1- عضو الحكومة أو المجلس الوطني حيث لا يخفى الأمر بأننا بصدد تشكيلة من تشكيلات الجهاز القضائي الذي يعني السلطة القضائية ، وتطبيقا لمبدأ الفصل بين السلطات لا يجوز لمن يكون عضوا في السلطة التنفيذية مثل أعضاء الحكومة ، أو ضمن السلطة التشريعية مثلما هو الأمر بالنسبة لأعضاء المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة ، أن يكونوا من تشكيلة محكمة الجنايات كمحلفين[(2)] .

[1] – سعد عبد العزيز، مرجع سابق، ص27.

[2] – حمودي ناصر، المحاكمة في قانون الاجراءات الجزائية الجزائري: دراسة تحليلية نقدية، مرجع سابق، ص، 60،61 .

2 – الأمين العام للحكومة أو لأحدى الوزارات والمدير بإحدى الوزارات ورجل القضاء المعين في السلك القضائي ووالي الولاية وأمينها العام ورئيس الدائرة تسري على هذه الفئة ذات الأسباب السابق الاستناد إليها في الفقرة السابقة بخصوص أعضاء السلطة التنفيذية .

3– موظفو مصالح الشرطة ورجال الجيش العاملون في البر أو البحر أو الجو حال اشتغالهم بالخدمة والموظفون أو المندوبون العاملون في خدمة الجمارك والضرائب ومصلحة السجون أو مياه أو غابات الدولة وفي ذلك تأكيد مرة أخرى على فكرة الفصل بين جهاز القضاء وكل من تولى في القضايا مهام المتابعة فيها ، فهذه الفئة إما مكونات السلطة التنفيذية،أو من أعضاء الضبطية القضائية التي تولت البحث والتحري في القضية.

لكن ما يعاب على المشرع أنه اشترط بأن تكون هذه الفئة لا تزال بالخدمة ، وكان عليه أن يمنعهم من هذه الوظيفة حتى بعد تقاعدهم أو فصلهم ، لأن التقاعد والفصل لا ينفي السبب الذي لأجله المشرع استبعدهم من وظيفة المحلفين ، إذ قد يكونوا ممن حركوا الدعوى ضد المتهم قبل تقاعدهم أو فصلهم أو توقيفهم.

ولا يجوز أن يعين محلفا في قضية ،ما من سبق له القيام بعمل من أعمال الضبط القضائي أو من إجراءات التحقيق بها ، أو أدى فيها شهادة أو قام بعمل مترجم أو مبلغ أو خبير أو شاك أو مدع مدني طبقا لما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة 263 ق إ ،ج الجزائري وفي ذلك تكملة لذات الدواعي السابقة القاضية لتكريس فكرة نزاهة القضاء وحمايتهم من الضغوط أيا كان نوعها أو مصدرها .

إن مخالفة هذه الحالات المتعارضة مع مهمة المحلف المساعد عمدا أو سهوا يترتب عليه مخالفة للقانون ويؤدي إلى نقض وبطلان الحكم الصادر عن محكمة الجنايات [1] والحكم نفسه يترتب على مخالفة أحكام المادتين 261 و 262 ق إ ج، الجزائري لأنه وطبقا لاجتهادات

[1] – لبوازدة محمد لمين، مرجع سابق، ص19.

المحكمة العليا فإن تشكيلة محكمة الجنايات تعد من النظام العام وبطلان الإجراءات المتعلقة بخرقها تثار في أي مرحلة من مراحل الدعوى [1] و لو لأول مرة أمام المحكمة العليا [2] .

والملاحظة التي يمكن أن نبديها حول شروط المحلف ، أن المشرع لم يشر إلى عدم صلاحيته في ممارسة هذه الوظيفة بسبب علاقته العائلية أو قرابته بأحد أطراف الخصومة ، أو إذا كانت له مصلحة في النزاع ، الأمر الذي قد يؤدي إلى تحيزه في إصدار الحكم .

وفي نهاية هذا الفرع نخلص أن المحلفين قبل أن يختاروا ضمن تشكيلة محكمة الجنايات ، يجب أن تتوفر فيهم مجموعة من الشروط محددة في المواد 261 و 262 و 263 ق إ ج الجزائري، كما يجب أن يعينوا ضمن قوائم معدة مسبقا ليسهل اختيارهم فيما بعد ، وهو ما سنتطرق إليه في الفرع الموالي.

الفرع الثالث : طريقة إعداد قائمة المحلفين

نص المشرع الجزائري على إجراءات إعداد القائمة الخاصة بالمحلفين ، من خلال أربعة مواد من المادة 264 إلى غاية المادة 267 ق إ ج الجزائري ، ومن تحليل هذه المواد تبين أنه يتم إعداد قائمتين للمحلفين إحداهما سنوية والأخرى دورية ، وذلك وفق ا لما يلي :

أولا : إعداد القائمة السنوية

بموجب الفقرة الأولى من المادة 264 ق إ ج الجزائري ، فإنه يعد سنويا في دائرة اختصاص كل محكمة جنايات كشف للمحلفين خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من كل سنة ، للسنة التي تليها [3] وذلك من لجنة يحدد تشكيلتها بمرسوم ، وتتضمن هذه التشكيلة كل من :

– رئيس المجلس القضائي أو ممثله رئيسا

---

[1] – سعد عبد العزيز، مرجع سابق، ص27.

[2] – حمودي ناصر، المحاكمة في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري: دراسة تحليلية نقدية، مرجع سابق، ص، 62

[3] – مرسوم تنفيذي رقم 90–109 مؤرخ في 17 أبريل 1990 ، يتضمن تطبيق المادة 264 من الأمر رقم 66 –155 المؤرخ في 08 يونيو 1966 ، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية ، جريدة رسمية، عدد 16 ،صادر بتاريخ 18 أبريل 1990 .

– قاض حكم أو من النيابة لكل محكمة تابعة لدائرة اختصاص المحكمة الجنائية يعينه رئيس المجلس القضائي باقتراح من رئيس المحكمة.

– رئيس المجلس الشعبي البلدي لكل بلدية تابعة لدائرة اختصاص المحكمة الجنائية أو ممثله.

وتجتمع هذه اللجنة بمقر المجلس القضائي بدعوة من رئيسها في ميعاد خمسة عشرة يوما على الأقل ، لتتولى مهمة إعداد الكشف السنوي للمحلفين والذي يكون بناء على القوائم [1] المعدة من طرف البلديات ، إلا أنه لا يتم إعداد قائمة سنوية واحدة ، بل هناك قائمتين سنويتين ، الأولى خاصة بالمحلفين الأصليين والثانية المحلفين الإضافيين

فبالنسبة لقائمة المحلفين الأصلين فعدد المحلفين الذين يسجلون في هذه القائمة يبلغ 36 محلف يختارون من دائرة اختصاص محكمة الجنايات طبقا لنص المادة 264 فقرة 2ق إ ج . الجزائري أما بالنسبة لقائمة المحلفين الإضافيين، فيبلغ عددهم 12 محلف يختارون من بين مواطني دائرة اختصاص محكمة الجنايات ، لتودع بعدها القائمة أو الكشف لدى كتابة الضبط وفقا لنص المادة 265 ق إ ج الجزائري .

ثانيا : إعداد قائمة محلفي الدورة

وفقا لنص المادة 266 ق إ ج الجزائري ، فإنه قبل افتتاح دورة محكمة الجنايات بعشرة أيام على الأقل يسحب رئيس المجلس القضائي في جلسة علنية عن طريق القرعة أسماء اثني عشر(12) من المساعدين المحلفين لتلك الدورة وذلك من الكشف السنوي (أي الكشف المتضمن 36 محلف أصلي)، كما يسحب زيادة على ذلك أسماء اثنين من المحلفين الإضافيين من الكشف الخاص بهم (أي الكشف المتضمن 12 محلف إضافي) ليقوم بعدها

[1] – يقدم رئيس المجلس القضائي في بداية كل سنة طلبا إلى الجهات الإدارية بالبلدية ممثلة في رؤساء المجالس الشعبية البلدية ، لاختيار مواطنين من سكان بلدياتهم قصد ترشيحهم لوظيفة محلفين في محكمة الجنايات في الدور ات الجنائية للسنة المقبلة، تنفيذا لهذا الطلب يتولى كل رئيس مجلس شعبي بلدي عملية اختيار المواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها قانونا لقبول أي مواطن في وظيفة محلف، ليتم بعدها إرسال القوائم المعدة إلى رئيس المجلس القضائي، أنظر : عيشاوي آمال، الإجراءات المتبعة أمام محكمة الجنايات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2008–2009 ، ص48 –49.

النائب العام طبقا لنص المادة 267 ق إ ج الجزائري ، بتبليغ كل محلف سحب اسمه نسخة من جدول الدورة المختصة به ، وذلك قبل افتتاح الدورة بثمانية أيام على الأقل ، و ادا لم يكن تبليغ المحلف شخصيا فيتم التبليغ لموطنه ولرئيس المجلس الشعبي البلدي أن يحيطه علما بتعيينه محلفا على أن يتضمن محضر التبليغ بيان يوم الجلسة ، وتنبيها بالحضور في اليوم و الساعة المحددين وإلا طبقت عليه العقوبات المنصوص عليها في المادة 280 ق إ ج الجزائري .

وعليه تنعقد محكمة الجنيات في اليوم المحدد لكل قضية وتستحضر المتهم أمامها ويقوم الرئيس بصدد كل قضية بإجراء القرعة على المحلفين المستدعين للجلوس جانب القضاة من بين المحلفين الواردة أسمائهم في جدول محلفي الدورة ويقوم المتهم برد والنيابة برد ويكون الرد دون إبداء الأسباب بعد ذلك يؤدي المحلفون القسم الوارد في المادة 284 وهو كالأتي: " تقسموا بالله وتتعدون أمامه وأمام الناس بأن تمحصوا بالاهتمام البالغ غاية الدقة ما يقع من دلائل إتهام على عاتق فلان (يذكر اسم المتهم)، وألا تبخسوه حقوقه أو تخونوا عهود المجتمع الذي يتهمه، وألا تخابروا أحدا ريثما تصدرون قراركم، وألا تستمتعوا إلى صوت الحقد أو الخبث أو الميل، وأن تصدروا قراركم حسبما يستبين من الدلائل ووسائل الدفاع وحسبما يرتضيه ضميركم ويقتضيه اقتناعهم الشخصي بغير تحيز، وبالحزم الجدير للرجل النزيه الحر، وبأن تحفظوا سر المداولات حتى بعد انقضاء مهامكم".

وفي حالة تعدد المتهمون جاز لهم أن يجتمعوا على مباشرة حقهم في رد المحلفين، وذلك على أن لا يتعدى عدد من يقر الراي على ردهم عن العدد المقرر للمتهم الواحد، وإذا لم يتفق المتهمون، يقومون بالرد منفردين حسب الترتيب المعين في القرعة وهذا وفقا للمادة 284 من . ق.إ.ج الجزائري . [1]

[1] – المادة 284 القانون رقم 17–07 المؤرخ في 28 جمادي الثانية 1438 هـ الموافق لـ 27 مارس 2017 ، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية ، ج .ر .ج .ج ، عدد20 ، الصادرة في 29 مارس 2017 .

أما في حالة غياب المحلفين عن الجلسة دون عذر شرعي مقبول يجوز لرئيس المحكمة والقضاة أن يتداولوا في أمر غيابه، وعند التحقق أنه لا يجود عذر مقبول يحكمون عليه بغرامة مالية وذلك بعد استطلاع أ ري النيابة العامة، لكن إذا تبين أنه من المحلفين الحاضرين ولم يستوفي الشروط المذكورة في المادة 261 و 262 و 263 ق.إ.ج الجزائري فإنه يجوز للرئيس وأعضاء المحكمة بأن يأمروا بشطب اسمه من قائمة المحلفين لهذه الدورة .[1]

المطلب الثاني

حقوق و واجبات المحلفين

تتشكل محكمة الجنايات من نوعين من القضاة : وهم قضاة مهنيين ، إضافة إلى المحلفين وهم مجموعة من الموطنين يدعون للمشاركة في مجلس القضاء وذلك بعد حلفهم اليمين ولهذا فهي ذات طابع شعبي بما أن المحلفين يشتركون مع القضاة في تشكيلة المحكمة الجنائية فلا بد أن للقضاة حقوق وواجبات يتمتعون بها مثلهم مثل القضاة. نصت المادة 287 من قانون الإجراءات الجزائية على أنه يجوز لأعضاء المحكمة توجيه أسئلة للمتهم والشهود ولا يجوز لهم إبداء أريهم كما قد تضمنت مجموعة من الواجبات وهذا ما سنقوم بتبيانه في م يلي وذلك بتقسيمه إلى حقوق المحلفين ، ثم بيان واجبات المحلفين.

الفرع الأول : حقوق المحلفين

اقر المشرع الجزائري في قانون الإجراءات الجزائية حقوق المحلفين وذلك في نص المادة 287 من ق ا ج الجزائري والمتمثلة في:

أولا: حق تدوين مذكرات

حيث يستطيع المحلفين تسجيل بعض المعلومات التي تدور في الجلسة علانية أثناء استجواب المتهم أو أثناء مرافعات النيابة العامة وعرض طلباتها ، أو أثناء مرافعات الدفاع

[1] – سعد عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص 23 ، 24.

وسماع الشهود ، وكل ما يدور في المداولة بشأن الإدانة والعقوبة ، وهذا وفق ما يمكن استخلاصه من المادة 287 من ق.إ.ج الجزائري .[1]

ثانيا : حق توجيه الأسئلة

حيث يجوز للمحلفين توجيه الأسئلة إلى المتهم أو إلى الشهود وذلك بعد إجازة رئيس المحكمة ، ويشترط أن تكون الأسئلة واضحة ومتعلقة بموضوع الدعوى سواء بظروفها أو بأدلة إثباتها أو نفيها وللرئيس السلطة التقديرية في الأخذ بمدى جدية الأسئلة المقدمة إلى المتهم أو الشاهد ، ومدى توافقها بوقائع موضوع المتابعة ، أو بالتهم المنسوب إليه ، ويجوز عدم قبول الأسئلة الموجهة إليهم كونها خارجة عن موضوع المتابعة أو كونها استفزازية."[2]

الفرع الثاني: واجبات المحلفين

تقع على المحلفين مجموعة من الالتزامات يجب عليهم إتباعها بموجبها تضمن حسن إصدار حكم عادل وكالتالي :

أولا : الالتزام بالانتباه والمتابعة

حيث يجب على قضاة المحكمة ومحلفيها الالتزام بمتابعة سير المرافعات بانتباه والاهتمام حول المناقشات التي تدور في الجلسة خاصة تلك المتعلقة باستجواب المتهم وتصريحات الشهود ومرافعات كل من النيابة والدفاع. ينتج عدم الانتباه والمتابعة حول ما تحول عليه الجلسة و إغفالهم بمرافعات الاتهام والدفاع يؤدي إلى عدم استيعاب معطيات القضية من طرف القاضي والمحلف مما يؤدي إلى عدم المساهمة في إصدار حكم عادل عن اقتناع سليم ، مما قد يضر لمصلحة المتهم أو مصلحة المجتمع الذي يتهمه [3].

ثانيا : حفظ سر المداولات

---

[1] – التجاني زوليخة، نظام الإجراءات أمام محكمة الجنايات ، دراسة مقارنة ، دار الهدى، الجزائر، 2015 ، ص. 141 .

[2] – التجاني زوليخة، المرجع السابق، ص142.

[3] – سعد عبد العزيز، مرجع سابق، ص، 73 .

تعتبر المداولات التي يقوم بها كل من المحلفين والقضاة ضمن الأسرار التي يحتفظون بها بحكم اليمين الذي أدوه وأقسموا أنهم سيحفظون سر المداولة من أعضاء المحكمة الامتناع عن الحديث حول ما كان قد دار في غرفة والمداولات لا سيما ما يتعلق بإجراءات التصويت على الإدانة والعقوبة ففي حالة عدم احترامهم لهذا الواجب توقع عليهم العقوبات المقررة لجريمة إفشاء الأسرار.[1]

ثالثا : واجب الامتناع عن إبداء الرأي

هذا الواجب تتفق عليه جميع التشريعات ، بحيث يجب على كل واحد من القضاة والمحلفين إبداء أ الرأي الامتناع عن إظهار توجيهاتهم خلال تقديم أرائهم أثناء الأسئلة جلسات المرافعات بحيث لا يجوز للقاضي المحترف أو للمساعد المحلف توجيه أسئلة بصيغة أو بشكل يفهم منه أن السائل يبحث عن سبب للوصول إلى براءة المتهم أو لتوريطه و اثبات إدانته بإسناد التهمة إليه ولرئيس المحكمة السلطة في إلفات انتباه القاضي أو المحلف إذا كان قد فعل ذلك [(2)] .

[1] – التجاني زوليخة، ، مرجع سابق، ص، 72 .

[2] – سعد عبد العزيز، مرجع سابق، ص، 73 .

بعد أن فرغنا من دراستنا في هذا الفصل من نظام المحلفين و هيئته في الأنظمة الانجلوساسكونية واللاتينية نلخص في الأخير أن مسألة تخصص المحلفين عامة و في الجزائر خاصة و التي تأخذ بنظام المحلفين وذلك لتأثرها بالأسلوب الفرنسي، حيث يعد نظام المحلفين في التشريع الجزائري ركن مهم في تشكيلة الهيئات القضائية في المحكمة الجنائية وقسم الأحداث حيث ان عدم وجودها ضمن التشكيلة مخالف للنظام العام بحيث يكون القرار أو الحكم الصادر معرض إلى النقض وهو ما قضت به المحكمة العليا وذلك ينقضُ الحكم الصادر من قسم الأحداث المشكل من قاض فرد دون مساعدين. من خلال ما سبق نستنتج أن المشرع الجزائري أعطى أهمية كبيرة لإسهام المحلفين في إقامة العدالة الجنائية وذلك بسن مواد قانونية إلزامية تحت طائلة النقض و البطلان و إدراجه ضمن تشكيلة محكمة الجنايات أو إشراكهم في الإجراءات المحاكمة بصفة إلزامية .

الفصل الثاني

مشاركة المحالفين

في محكمة الجنايات

بعد دراستنا لقانون الإجراءات الجزائية في الجزائر نجده لم يسلم كغيره من بقية القوانين الأخرى من التأثر بالنظم القانونية و لأسباب تاريخية معروفة ، لم يستطيع التخلي على إشراك و الأخذ بنظام المحلفين في محكمة الجنايات سيما في مرحلة المحاكمة ، أين أشرك المحلفين في إصدار الأحكام سواء على مستوى محكمة الجنايات الإبتدائية التي يترأسها قاضب برتبة مستشار بالمجلس القضائي على الأقل ، أو الإستئنافية التي يترأسها قاضي برتبة رئيس غرفة على مستوى المجلس القضائي على الأقل .

إلا أن المشرع إستثنى مشاركة المحلفين من تشكيلة محكمة الجنايات في ثلاث جرائم والمتمثلة في الجنايات المتعلقة بالإرهاب و المخدرات و التهريب ، حيث يفصل فيها القضاة المحترفون و حدهم ، دون وجود المحلفين وهذا طبقا للمادة 3/258 من قانون الإجراءات الجزائية [1]

كما أن مشاركة المحلفين في قضاء ا الأحداث له طابع خاص كونها تتضمن فئة تحتاج إلى الرعاية والعناية التي تشعرهم بالأمن والطمأنينة وذلك بتحديد نصوص قانونية محددة تضمن ذلك .

إلا أن إشراك المحلفين في جهاز القضاء بصفة عامة والمحاكمة بصفة خاصة وسواء على مستوى المحكمة الجنائية أو الأحداث ، أصبح محل جدل واسع خاصة في ظل تذمر الكثير من الجناة أثناء المحكامة الجنائية ،

ونظرا لأهمية دراسة هذا الموضوع في القانون الجزائري ، قمنا بتخصيص هذا الفصل إلى مبحثين ، نتطرق في **المبحث الأول** إلى تدخل المحلفين في المحاكمة سواء أمام محكمة الجنايات أو الأحداث ، أما في **المبحث الثاني** نتطرق لتقييم نظام المحلفين أين نتطرق إلى مزايا و عيوب هذا النظام في الإسهام في تحقيق محاكمة عادلة للمتهم .

[1] – المادة 51 من القانون رقم 17-07 المؤرخ في 28 ، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، السالف الذكر.

المبحث الأول

تدخل المحلفين في المحاكمة

نظرا لخطورة المحاكمة الجنائية سواء من حيث الجرم أو من حيث العقوبة أو من حيث الإجراءات ، فإنها تمر بعد مراحل قبل انعقاد المحاكمة ، ورغم طول الإجراءات التي تسبق إحالة المتهم أمام محكمة الجنايات التي تبدأ من أمر وكيل الجمهورية إلى قاضي التحقيق بتقديم طلب افتتاحي لهذا الأخير الذي يقوم بدوره بفتح تحقيق بالتمحيص والتدقيق في الأدلة المعروضة أمامه مرورا إلى غرفة الاتهام التي قد تأمر هي الأخرى بإجراء تحقيق إضافي أو بالإحالة على محكمة الجنايات إن لم يتم الطعن بالنقض قرار غرفة الاتهام الفاصل في الموضوع أو في الاختصاص أو التي تتضمن مقتضيات نهائية ليس في استطاعة القاضي أن يعدلها فإننا لا نلمس أي حضور للمحلفين إلا أثناء انعقاد جلسة المحاكمة ، على عكس المحلفين أمام قاضي الأحداث ، وعليه فإننا سنتطرق إلى مرحلة تدخل المحلفين أمام محكمة الجنايات (في المبحث الأول) ، و إلى تدخل المحلفين أمام قاضي الأحداث (في المبحث الثاني) .

المطلب الأول

مرحلة تدخل المحلفين أمام محكمة الجنايات

تعتبر محكمة الجنايات محكمة شعبية تنفرد عن باقي المحاكم الجزائية في تشكيلتها التي تتضمن قاض برتبة مستشار بالمجلس القضائي على الأقل رئيسا ، ومن قاضيين مساعدين و أربعة محلفين وهذه تشكيلة محكمة الجنايات الابتدائية ، أما تشكيلة محكمة الجنايات الاستئنافية فتتكون من قاض برتبة رئيس غرفة بالمجلس القضائي على الأقل رئيسا و أربعة مساعدين

محلفين و هذا ما تضمنته المادة 258 من قانون الإجراءات الجزائية ، حيث تختص محكمة الجنايات بالفصل في الأفعال الموصوفة جنايات [1] .

تتميز محكمة الجنايات في التشريع الجزائري أن المحلفين لا يتدخلون في كامل المراحل التي تمر بها محكمة الجنايات قبل انعقادها .

نجد في هذا السياق أن هناك إجراءات و مراحل تمر بها محكمة الجنايات قبل انعقاد و ا فتتاح جلسة المحاكمة ، و بعد الانعقاد ، أين يختلف وجود وتدخل المحلفين ، حيث سنتطرق في الفرع الأول إلى إجراءات افتتاح جلسة المحاكمة ، أما في الفرع الثاني نتطرق إلى إجراءات افتتاح المرافعة ، أين سنبين في أية مرحلة يبدأ دور المحلفين وتدخلهم في المحاكمة .

أولا : إجراءات افتتاح الجلسة

تنعقد جلسة محكمة الجنايات في المكان واليوم والساعة المحددة لكل قضية ، وتفتتح بدخول الرئيس والقاضيين المحترفين قاعة الجلسات والجلوس في المكان المخصص لهم ، فيما يجلس ممثل النيابة على يمين المحكمة وكاتب الضبط على يسارها ، ثم يعلن الرئيس افتتاح الجلسة [2] ، لتبدأ بعدها الإجراءات التالية :

أ – المناداة على محلفي الدورة : يقوم كاتب الجلسة بالمناداة على المحلفين المقيدين في الكشوف المعدة طبقا للمادة 266 من قانون الإجراءات الجزائية [3] وهم المساعدين المحلفين الإثنى عشر (12) لتلك الدورة بالنسبة لكل من محكمة الجنايات الابتدائية و الاستئنافية ، الذين سبق و أن قام رئيس المجلس القضائي قبل افتتاح دورة محكمة الجنايات بسحب أسمائهم من الكشف السنوي ، وكذا المحلفين الإضافيين الذين تم سحب أسمائهم من الكشف الخاص بهما.

[1] – محمد إبراهيم زيد ، نظم العدالة الجنائية في الدول العربية المراحل السابقة على المحاكمة ، ط1 ، الرياض ، 2001 ، ص 37

[2] – حزيط محمد مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ، الطبعة الثانية ، دار هومة الجزائر ، 2013 ، ص 332 .

[3] – المادة 266 من القانون رقم رقم 17-07 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية ، السالف الذكر.

يقوم بعد ذلك الرئيس رفقة القضاة المساعدين بالفصل في أمر المحلفين الغائبين ، إذ يحكم على كل محلف تخلف بدون عذر مشروع عن الاستجابة للاستدعاء الذي بلغ إليه أو استجاب إليه ثم انسحب قبل إنهاء مهمته بغرامة من 5.000 إلى 10.000 دج طبقا لنص المادة 280 فقرة 4 ق إ ج ، **و الملاحظة** على هذه المادة أن قمية الغرامة ليست رادعة على أشخاص هدفهم و نيتهم تأخير عمل القضاء وعرقلة السير الحسن لجهاز العدالة [1] .

ب – استحضار المتهم أمام محكمة الجنايات :

بعد إعلان الرئيس عن افتتاح الجلسة ، ينادي على المتهم الذي يحضر طليقا من غير قيود ، تأكيدا لقرينة البراءة التي يتمتع بها ، لكن رغم ذلك يصطحبه حارس فقط لتفادي أي محاولة للفرار وهو ما أكدته المادة 293 من ق إ ج [2] ،

وعند مثول المتهم أمام المحكمة يقوم الرئيس بسؤاله عن إسمه ولقبه و سنه و مهنته و محل إقامته وولادته ، وما إذا كان متزوجا أو صدر بحقه حكم سابق أم لا [3] ، ثم ينادي على محامي الأطراف للتأكد من تأسسهم ، وفي حالة عدم حضور محامي المتهم يتوجب على الرئيس أن يعين له محاميا يدافع عنه ، لأن حضور المحامي وجوبي طبقا لنص المادة 292 من ق إ ج (2) ، **ملاحظة** : من المفروض أن يعين له محام مسبقا قبل الجلسة بموجب مقرر تعيين ، لأن تعيين محام إثناء الجلسة ليس أمر مضمون ، و من جهة أخرى فإن هذا لا يوفر محاكمة عادلة لأن المحامي لم يطلع من قبل على الملف إن لم يطلب تأجيل للمرافعة .

---

[1] – حمودي ناصر ، التحقيق و المحاكمة في قانون الاجراءات الجزائية الجزائري : دراسة تحليلية نقدية لبعض الاحكام المتعلقة بمحكمة الجنايات في قانون الاجراءات الجزائية ، مداخلة مقدمة للندوة العلمية ، كلية الحقوق ، جامعة اكلي محند اولحاج ، البويرة ، 2013/12/29 ص 78 .

[2] – التي نصت بأنه : يحضر المتهم للجلسة مطلقا من كل قيد و مصحوبا بحارس فقط .

[3] – عبد الرحمان توفيق أحمد ، شرح الإجراءات الجزائية كما ورد في قانون أصول المحاكمات الجزائية و النيابة العامة ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة ، عمان – الأردن ، 2011 ، ص 357

ج - تعيين قاضي و محلف احتياطيين :

تنص المادة 259 من ق إ ج انه (يجوز لرئيس محكمة الجنايات الإبتدائية أو الإستئنافية بعد إجراء قرعة إستخراج المحلفين الأصليين أن يصدر أمر بإجراء القرعة أيضا لاستخراج محلف إحتياطي أو أكثر يتعين عليهم حضور و متابعة المرافعات .

يكمل الحلفون الإحتياطيون هيئة المحكمة في حال وجود مانع لدى احد المحلفين الاصليين و يتم تقرير ذلك بامر مسبب من رئيس المحكمة [1] .

و يجب على المحكمة أن تقرر ذلك بموجب أمر مسبب يصدره رئيس المحكمة ، يقع التصريح به في الجلسة ، وتوضع نسخة منه بالملف للرجوع إليه عند الحاجة [2] .

د- القرعة لاختيار محلفي الدورة :

يقوم رئيس محكمة الجنايات من جديد بإجراء القرعة لاختيار المحلفين الذين يستدعون للجلوس مع القضاة في المنصة المخصصة لهم ، ليشكروا مع القضاة هيئة الحكم لمحكمة الجنايات [3] ، حيث يقوم بوضع أسماء المحلفين المعنيين بالمشاركة في الحكم والمسجلة أسماؤهم في قصاصات ورقية داخل صندوق القرعة ، وينبه المتهم قبل مباشرة إجراء القرعة بحقه في رد ثلاثة محلفين ، وحق الرد يجوز أن يقوم به المتهم بنفسه أو أن يتنازل عنه لصالح محاميه [4]

ملاحظة : رد المحلفين من قبل أطراف القضية ينقص من قيمة المحلف أمام القضاة المحترفين ، ما يجعل مشاركته في المحاكمة مشوبة بالنقصان خاصة من الناحية المعنوية .

---

[1] – عيشاوي أمال ، الاجراءات المتبعة امام محكمة الجنايات ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، كلية الحقوق ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ، 2008 – 2009 ، ص 52 .

[2] – المادة 259 من القانون 17–07 المعدل والمتمم ، مرجع سابق

[3] – سعد عبد العزيز ، أصول ا الإجراءات أمام محكمة الجنايات ، دار هومة ، الجزائر ، 2012 ص 68

[4] – التجاني زليخة ،نظام الاجراءات امام محكمة الجنايات ، دراسة مقارنة ط01، دار الهدى، الدزائر، 2012، ص150. ، ص 150 .

وإذا تعدد المتهمون كان لهم حق الرد طبقا للمادة 284 الفقرة 5 و 6 ق إ ج [1] كما ينبه الرئيس النيابة بحقها في رد محلفين اثنين فقط ، ويكون الرد بدون إبداء الأسباب [2] ، قبل صعود المحلف إلى المنصة ، فإذا جلس رفقة القضاة فلا يجوز رده في هذه المرحلة [3] ،

وبعد استخراج المحلفين الأربعة الذين يستكملون تشكيل محكمة الجنايات ، يطلب منهم الرئيس الوقوف ورفع اليد اليمنى ، ويقوم بتحليفهم اليمين القانونية الواردة في الفقرة السابعة من المادة 284 ق إ ج [4] .

بعد استكمال تشكيلة المحكمة يقوم الرئيس بإخبار المتهمين و هيئة الدفاع بالشكل النهائي لهيئة محلفي الحكم ،

و ينبه ما إذا كان لأحدهم اعتراض على الإجراءات التحضيرية و أية ملاحظات حول عملية القرعة المتعلقة ،

باستخراج المحلفين لأن أية منازعة في الإجراءات التحضيرية يجب أن تثار كدفع قبل الدخول لمناقشة الموضوع [5] ليحرر بعد ذلك كاتب الضبط إشهاد يتضمن أن محكمة الجنايات قد شكلت صحيحا ليوضع بعد ذلك في ملف الدعوى .

هـــالمناداة على الشهود :

بعد اكتمال تشكيلة هيئة محكمة الجنايات ، يأمر الرئيس كاتب الضبط بالمناداة على الشهود للتحقق من هويتهم و من حضورهم [1] ، ليأمر بعد ذلك بإنسحاب هؤلاء إلى القاعة المخصصة المخصصة لهم ، ولا يخرجون منهما إلا لتأدية الشهادة [2] .

---

[1] – التي تنص بأنه (فإذا تعدد المتهمون جاز لهم أن يجتمعوا على مباشرة حقهم في رد المحلفين وذلك بحيث لا يتعدى عدد من يقر الرأي على ردهم عن العدد المقرر لمتهم واحد .

[2] – عيشاوي أمال ، مرجع سابق ، ص 53 .

[3] – التجاني زليخة ، المرجع نفسه ، ص 51 .

[4] – المادة 284 من قانون الاجراءات الجزائية، اسالف الذكر.

[5] – حمودي ناصر ، المحاكمة في قانون الاجراءات الجزائية الجزائري : دراسة تحليلية نقدية، مطبوعة مقدمة لطلبة الماستر تخصص القانون الجنائي و العلوم الجنائية ، دفعة 2012–2014 ، ص 82 .

يستطيع الرئيس اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية من أجل منع الشهود التحدث فيما بينهم وهم في القاعة المخصصة لهم ، وذلك لكي يمنع تأثر البعض بالآخر ، أو يمنع وجود نزاع بين شهود الإثبات و شهود النفي [3] .

و- تلاوة قرار الإحالة :

يأمر كاتب الجلسة بتلاوة قرار الإحالة الصادر عن غرفة الإتهام ، وذلك بطريقة واضحة و متأنية وبصوت عال ، حتى يتمكن كل من المتهم والقضاة والحلفين فهم و استيعاب مضمون القرار دون تعب و عناء [4] .

ملاحظة : كان من الواجب أن تمكن المحكمة جميع المحلفين من قراءة قرار الإحالة 03 أيام أو أسبوع على الأقل من يوم الجلسة لقراءته ، لأنه يستحيل على المحلف فهم و استيعاب جميع المراحل التي مرت بها القضية أثناء تلاوة قرار الإحالة ، سيما أن مستواه جد ضعيف من الناحية القانونية ، ما يمس بحقوق أطراف القضية سواء المتهم أو الضحية .

ثانيا : إجراءات سير المرافعة :

إن مباشرة المرافعات الجنائية يتطلب المرور بعدة مراحل و إجراءات ، هي أساس المحاكمة و جوهرها ، والتي تتمثل فيمايلي :

أ – استجواب المتهم :

بعد أن يكون الرئيس و كإجراء تمهيدي قد استجوب المتهم عن هويته ، فإن هذه المرة يقوم باستجوابه في الموضوع [5] ، بمواجتهه بالتهمة المنسوبة إليه و بالأدلة القائمة ضده و مناقشتها

---

[1] – التجاني زليخة ، مرجع سابق ، ص 143 .

[2] – ممدوح خليل البحر ، مبادئ قانون أصول المحاكمات الجزائية ، مكتبة دار الثقافة ، عمان– الاردن ، 1998 ، ص 292

[3] – براهيمي صالح الإثبات بشهادة الشهود في القانون الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة مولو د معمري ، كلية الحقوق ، تيزي وزو 2012 ، ص 183 .

[4] – عيشاوي أمال ، مرجع سابق ، ص 55

[5] – التجاني زليخة ، المرجع نفسه ، ص 159

بالتفصيل [1] لذلك يجب أن يكون إستجواب المتهم بأسلوب واضح وغير معقد ، و بأسئلة بسيطة غير منطوية على مغالطة أو توريط ، ولا يجوز لأي من الأطراف أن يقاطع الرئيس أثناء استجوابه للمتهم ، كما لا يجوز ذلك لباقي أعضاء المحكمة [2] .

بعد انتهاء الرئيس من استجواب المتهم ، يجوز لباقي أعضاء المحكمة و المدعي المدني أو محاميه ، و كذا دفاع المتهم ، توجيه الأسئلة مباشرة لكل شخص يتم سماعه بشرط عدم إظهار أيهم طبقا لنص المادة 287 ق إ ج [3] و المادة 288 من ق إ ج [4] ،ولرئيس المحكمة تقدير فائدة السؤال الموجه إلى المتهم ، و له أن ينقله إليه أو يغض الطرف عنه ، خاصة في حالة توجيه أسئلة سبق و أن طرحها الرئيس أو كانت غير مفيدة [5] ، كما يجوز لممثل النيابة و كذلك دفاع المتهم او الطرف المدني توجيه الاسئلة مباشرة الى كل شخص يتم سماعه في الجلسة بعد إذن الرئيس و تحت رقابته الذي له ان يامر بسحب السؤال او عدم الاجابة عنه ، طبقا المادة 288 من ق إ ج [6] .

و نشير إلى أنه يجوز لرئيس المحكمة أن يعرض على المتهم أدلة الإثبات أو محضر الحجز أو الإعتراف بهذه الادلة ، سواء أثناء استجوابه أو أثناء سماع أقوال الشهود أو بعد ذلك كما يعضها على الشهود أو الخبراء أو المحلفين إن كان ثمة محل لذلك و يكون هذا العرض من تلقاء نفس الرئيس أو بطلب من المتهم أو محاميه ، و تطبيقا لذلك قضت المحكمة العليا

---

[1] – شملال علي ، الدعاوى الناشئة عن الجريمة ، الطبعة الثانية دار هومة ، الجزائر ، 2013 ، ص 63 .

[2] – حمودي ناصر ، المحاكمة في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ، دراسة تحليلية نقدية ، مرجع سابق ، ص 95 .

[3] – التي نصت بأنه (يجوز لأعضاء المحكمة توجيه أسئلة للمتهم و الشهود بواسطة الرئيس و لا يجوز لهم إظهار رأيهم .

[4] – التي تنص بأنه (يجوز للمتهم او محاميه توجيه أسئلة بواسطة الرئيس للمتهمين معه والشهود ، كما يجوز للمدعي المدني أو محاميه أن يوجه بالأوضاع نفسها أسئلة إلى المتهمين والشهود .....

[5] – سعد عبد العزيز ، أصول الإجراءات أمام محكمة الجنايات ، مرجع سابق ، ص 73 .

[6] – المادة 288، من الأمر 17–07، السالف الذكر.

بأن تقديم أدلة الإقناع بالجلية أمر إختياري لا لزومي إذا لم يقرره رئيس المحكمة ولم يتمسك به الدفاع [1].

ملاحظة : من النادر جدا ما نجد المحلفين يقومون بطرح أسئلة لأطراف القضية أثناء الجلسة ما يدل على عدم فهمهم للقضية جيدا ، وبالتالي يصعب عليهم البحث عن الحقيقة بتوجيه الأسئلة ، مما يمس بضمان محاكمة عادلة .

ب – سماع الأطراف :

لأجل الوصول إلى الحقيقة تستمع محكمة الجنايات إلى مجموعة من الأشخاص و الخصوم و هم :

1–سماع المدعي المدني أو ذوي الحقوق :

جرى العمل في الميدان أنه بعد انتهاء الرئيس من استجواب المتهم ، ينتقل لسماع الطرف المدني ، و يتلقى تصريحاته و توجه له الأسئلة بنفس الأوضاع التي توجه للمتهم [2] ، أما بالنسبة لذوي الحقوق فيتم السماع لهم في حالة وفاة الضحية وبنفس الطريقة .

يتمحور سماع المدعي المدني أو الضحية حول الجريمة وعناصرها وفي ذلك تدعيم لإتهام النيابة ، لأن سماعه بخصوص الدعولى المدنية يكون بجلسة خاصة بعد النطق بالإدانة [3] .

2–سماع الشهود :

ينادي كاتب الجلسة على الشهود منفردين أي الواحد تلو الآخر [4] ، و يطلب منهم رئيس المحكمة التصريح بهويتهم ، كما يتأكد ما إذا كانت لهم علاقة تجمعهم بالمتهم أو المدعي المدني أو المسؤول عن الحقوق المدنية [5] ،

---

[1] – جيلالي بغدادي ، الاجتهاد القضائي في المواد الجزائية ، الطبعة الاولى ، الديوان الوطني للاشغال التربوية ، الجزائر، 2002 ، ص 270 .

[2] – مروك نصر الدين ، محاضرات في الإثبات الجنائي : النظرية العامة للاثبات الجنائي ، الجزء 1 ، دار هومة ، الجزائر 2007 ، ص 430 .

[3] – حمودي ناصر ، المحاكمة في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ، دراسة تحليلية نقدية، مرجع سابق ، ص 96

[4] – مروك نصر الدين ، المرجع نفسه ، ص 430 .

[5] – التجاني زليخة ، مرجع سابق ، ص 161 .

بعد ذلك يؤدي كل شاهد اليمين المحدد نصها في المادة 93 فقرة 2 ق إ ج [1] توجه الأسئلة للشهود بنفس الأشكال التي توجه بها الأسئلة للمتهم ،لكن ما يلاحظ عمليا أننا نجد عندما تكون الشهادة لصالح المتهم غالبا ما تكون مقاطعة الشهود [2] .

3-سماع الخبراء :

طبقا لأحكام المادة 155 ق إ ج [3] ، فإن للخبير أن يعرض إذا ما طلب منه ذلك في الجلسة نتيجة أعماله الفنية التي باشرها ، و بعد الإنتهاء من عرض نتائج الخبرة يجوز لأطراف الدعوى ، النيابة أو المتهم أو محاميه ، أو الطرف المدني أو محاميه ، أو الرئيس من تلقاء نفسه يتوجيه أية أسئلة تدخل في نطاق المهمة التي عهد إليه بها [4] والتي قد تكشف عن و جدو تعارض مع تصريحات الشاهد أو المتهم . وفي الأخير بعد أن ينتهي الخبير من عرضه يبقى في الجلسة إلى أن تنتهي المرافعات ما لم يأذن له الرئيس بالمغادرة ([5] .

4 – ترتيب مرافعات الأطراف :

نظم المشرع الجزائري ترتيب المرافعات بموجب المادة 304 من ق إ ج [6]، والتي تتم بمرافعة المدعي المدني أو محاميه ، ثم مرافعة النيابة العامة ، ثم مرافعة دفاع المتهم ، و بعدها سماع المتهم في الكلمة الأخيرة .

---

[1] – التي نصت بأنه : ..... ويؤدي كل شاهد و يده مرفوعة اليمين بالصيغة الآتية : أقسم بالله العظيم أن أتكلم بغير حقد ولا خوف و أنا أقول كل الحق و لا شيء غير الحق .

[2] – نجيمي جمال ، إثبات الجريمة على ضوء الاجتهاد القضائي : دراسة مقارنة دار الهدى ، الجزائر 2012 ، ص 131 .

[3] – التي تنص بأنه (يعرض الخبراء في الجلسة عند طلب مثولهم بها نتيجة أعمالهم الفنية التي باشروها بعد أن يحلفوا اليمين على أن يقوموا بعرض نتائج أبحاثهم و معايناتهم بذمة وشرف ويسوغ لهم أثناء سماع أقوالهم أن يراجعوا تقريرهم و مرفقاته . و يجوز للرئيس إما من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النيابة أو الخصوم أو محاميهم أن يوجه الخبراء أية أسئلة تدخل في نطاق المهمة التي عهد إليهم بها . وعلى الخبراء أن يقوموا بعرض تقريرهم حضور المرافعات ما لم يصرح لهم الرئيس بالانسحاب من الجلسة .

[4] – مروك نصر الدين ، مرجع سابق ، ص 432 .

[5] – التجاني زليخة ، مرجع سابق ، ص 168 .

[6] – التي نصت بأنه (متى إنتهى التحقيق بالجلسة سمعت أقوال المدعي المدني أو محاميه ، وتبدي النيابة طلباتها ، و يعرض يعرض المحامي و المتهم أوجه الدفاع و يسمح للمدعي المدني والنيابة العامة بالرد ولكن الكلمة الأخيرة للمتهم و محاميه دائما .)

ثالثا : إجراءات إقفال باب المرافعة

يقصد بها الإجراءات التي تقوم بها المحكمة تمهيدا لإصدار حكمها قبل الانتقال لغرفة المداولة و المتمثلة فيما يلي :

1- تلاوة الأسئلة

يعلن رئيس محكمة الجنايات وفقا للمادة 305 ق إ ج [1] ، عن إقفال باب المرافعة ، ثم يتلو في قاعة الجلسة الأسئلة المطروحة التي ستجيب عليها المحكمة ، ما عدا السؤال الخاص بالظروف المخففة ، لأنه يعبر عن اتجاه محكمة الجنايات و إقناعها بإدانة المتهم [2] لذا يجب تلاوته و مناقشته في غرفة المداولات بعد التصويت الإيجابي على الإدانة [3] .

2- تلاوة تعليمات المادة 307 من ق إ ج

قبل انصراف المحكمة للمداولة ، يتلو الرئيس التعليمات الواردة في المادة 307 من ق إ ج ، التي نصت بأنه (يتلو الرئيس قبل مغادرة المحكمة قاعة الجلسات التعليمات الآتية التي تعلق فضلا عن ذلك بحروف كبيرة في أظهر مكان من غرفة المداولة : (إن القانون لا يطلب من القضاة أن يقدموا حسابا عن الوسائل التي بها قد وصلوا إلى تكوين إقتناعهم ، ولا يرسم لهم قواعد بها يتعين عليهم أن يخضعوا لها على الأخص تقدير تمام أو كفاية دليل ما ، ولكنه يأمرهم أن يسألوا أنفسهم في صمت و تدبر ، و أن يبحثوا بإخلاص ضمائرهم في أي تأثير قد

---

[1] – التي نصت بأنه : يقر الرئيس إقفال باب المرافعة و يتلو الأسئلة الموضوعة ، ويضع سؤال عن كل واقعة معينة في منطوق قرار الإحالة ، و يكون هذا السؤال في الصيغة الآتية : هل مالتهم مذنب بإرتكاب هذه الواقعة ، و كل ظرف مشدد ، و عند الإقتضاء كل عذر وقع التمسك به يكون محل سؤال مستقل . و إذا تم الدفع بإنعدام المسؤولية الجزائية ، أو تبين للرئيس ذلك يستبدل السؤال الرئيسي بابسؤالين الآتيين : . هل قام المتهمم بإرتماب هذه الواقعة . . هل كان المتهم مسؤولا جزائيا أثناء إرتكابه الفعل المنسوب إليبه ؟ . و يجب أن تطرح في الجلسة جميع الأسئلة التي تجيب عنها المحكمة ما عدا السؤال الخاص بالظروف المخففة . وتفصل المحكمة دون مشاركة المحلفين في جميع المسائل العارضة التي تثار حول تطبيق نص هذه المادة.

[2] – لبوازدة محمد لمين ، مرجع سابق ، ص 38 .

[3] – سعد عبد العزيز ، أصول الإجراءات أمام محكمة الجنايات ، مرجع سابق ، ص 81

أحدثته في إدراكهم الأدلة المسندة إلى المتهم و أوجه الدفاع عنها و لم يضع لها القانون سوى هذا السؤال الذي يتضمن كل نطاق واجباتهم : هل لديكم اقتناع شخصي ؟) .

فهذه التعليمات ترتكز على أن لا يحكم القضاة والمحلفين إلا وفقا لاقتناعهم الشخصي و الذي لا يخضع لرقابة المحكمة العليا وفقا لاجتهادات هذه المحكمة [1] .

ج—إخراج المتهم و الانسحاب إلى غرفة المداولة :

تطبيقا لنص المادة 308 من ق إ ج التي تنص : يأمر رئيس المحكمة رئيس الخدمة المكلف بالمحافظة على النظام بإخراج المتهم المحبوس من قاعة الجلسة ، و بمراقبة المتهم المتابع بجناية غير المحبوس وعدم السماع له بمغادرة مقر المحكمة حتى صدور الحكم وبحراسة المنافذ المؤدية إلى غرفة المداولة حتى لا يتسنى لأي أحد أن ينفذ إليها لأي سبب من الأسباب دون إذن الرئيس . ويعلن الرئيس رفع الجلسة وتنسحب المحكمة إلى غرفة المداولة . وخلال المداولة ، تكون أوراق الدعوى تحت تصرف المحكمة [2].

رابعا : إجراءات الحكم في الدعوى الجزائية

نصت المواد من 309 إلى 316 من ق ا ج على إجراءات إصدار الحكم ابتداء من المداولة إلى غاية الفصل في الدعويين العمومية والمدنية .

أ – المداولة :

تتم المداولة من خلال الإجابة على الأسئلة التي تمت تلاوتها في الجلسة بشأن الإدانة ثم العقوبة عند الاقتضاء ،

[1] – قرار مؤرخ في 1987/06/30 في الطعن رقم 50971

[2] – المادة 308من قانون الاجراءات الجزائية، السالف الذكر.

و التي يشترط فيها أن تكون سرية ، وذلك بان لا يشترك فيها إلا القضاة الذين سمعوا المرافعات ، فلا يحضرها ممثل النيابة ولا الكاتب ولا الخصوم أو أي شخص آخر ، كما أن المداولة تتم بأغلبية الأصوات سواء بالتداول بشأن الإدانة أو العقوبة [1] وفقا لمايلي :

1- المداولة بشأن الإدانة : يتداول أعضاء المحكمة حول المسائل المثارة أثناء المرافعات ، والتي طرح بشأنها سؤال[2]، حيث يشرع رئيس المحكمة مباشرة في إعادة تلاوة السؤال الأول المتعلق بالإدانة، ويعرضه على التصويت في إطار عبارة : هل أن المتهم فلان ابن فلان مذنب بإرتكاب فعل كذا وكذا، وتكون الإجابة على السؤال ضمن أوراق من نوع واحد وشكل واحد ، و بكتابة كلمة واحدة هي * نعم * في حالة الإدانة و * لا * في حالة الجواب بالنفي ، و يكون ذلك عن طريق التصويت السري عن كل سؤال على حدا[3].

تكون في صالح المتهم أوراق التصويت البيضاء و التي تقرر أغلبية الأعضاء بطلانها و تصدر جميع الأحكام بالأغلبية ([4]) .

بعد انتهاء أعضاء المحكمة من الإجابة والتصويت على كافة الأسئلة الموضوعة ، و ثبوت إدانة المتهم لا بد على الرئيس أن يطرح السؤال المتعلق بالظروف المخففة و يكون ذلك بنفس الطريقة [5].

2- المداولة بشأن العقوبة :

إذا تقرر إدانة المتهم بأغلبية الأصوات ن تتداول المحكمة من جديد بخصوص العقوبة المقرر توقيعها على المتهم ، و بأوراق تصويت سرية أيضا ، ليقرر تطبيق العقوبة التي قررتها الأغلبية المطلقة [1].

---

[1] – عيشاوي أمال ، مرجع سابق ، ص 83 .

[2] – خوري عمر ، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ، طبعة مدعمة بالاجتهاد القضائي ، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة ، 2009/2008 ، ص 111 .

[3] – سعد عبد العزيز ، أصول الإجراءات أمام محكمة الجنايات ، مرجع سابق ، ص 83 .

[4] – خوري عمر ، نفس المرجع ، ص 111

[5] – عيشاوي أمال ، مرجع سابق ، ص 81 .

لكن إذا ما أصدرت المحكمة الحكم بعقوبة جنحية ، فلها أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة و أن تتداول كذلك ، في مسألة أيضا تعرض على التصويت بطريق الاقتراع السري *نعم* أو *لا* لكن قبل ذلك يجب على رئيس المحكمة أن يتحقق أولا من توفر الشروط المنصوص عليها في المادة 592 من ق إ ج [2] و المتمثلة في أن لا يكون المتهم مسبوق قضائيا .

يتداول أعضاء محكمة الجنايات، وبعد ذلك يأخذون الأصوات في أوراق تصويت سرية وبواسطة اقتراع على حدة عن كل سؤال من الأسئلة الموضوعة ، وعن الظروف المخففة التي يلتزم الرئيس بطرحها عندما تكون قد ثبتت إدانة المتهم، وتعد في صالح المتهم أوراق التصويت البيضاء أو التي تقرر أغلبية الأعضاء بطلانها . وتصدر جميع الأحكام بالأغلبية . يقوم رئيس المحكمة أو من يفوضه من القضاة المساعدين بتحرير وتوقيع ورقة التسبيب الملحقة بورقة الأسئلة ، فإذا لم يكن ذلك ممكنا في الحين نظرا لتعقيدات القضية ، يجب ورقة هذه الورقة لدى أمانة الضبط في ظرف 03 أيام من تاريخ النطق بالحكم .

ويجب أن توضع ورقة التسبيب في حالة الإدانة أهم العناصر التي جعلت المحكمة تقتنع بالإدانة في كل واقعة حسبما يستخلص من المداولة .

وفي حالة الحكم بالبراءة ، يجب أن يحدد التسبيب الأسباب الرئيسية التي على أساسها استبعدت محكمة الجنايات إدانة المتهم . عندما يتم الحكم على المتهم المتابع بعدة أفعال ببراءته من بعض الأفعال

و بالإدانة في البعض الأخر ، يجب أن يبين التسبيب أهم عناصر الإدانة والبراءة .

في حالة الإعفاء من المسؤولية ، يجب أن يوضح التسبيب العناصر الرئيسية التي أقنعت المحكمة أن المتهم ارتكب ماديا الوقائع المنسوبة إليه ، مع توضيح الأسباب الرئيسية

[1] – حمودي ناصر ، مرجع سابق ، ص 102 .

[2] – سعد عبد العزيز ، أصول الإجراءات أمام محكمة الجنايات ، مرجع سابق ، ص 84 .

التي على أساسها تم استبعاد مسؤوليته .و ينطق بالحكم بالإدانة أو بالبراءة في جلسة علنية طبقا لنص المادة 309 من ق إ ج [1].

ملاحظة : يوجد تناقض ، من جهة أن محكمة الجنايات محكمة قناعة و القضاة لا يسألون عن قناعتهم ، و من جهة أخرى يجب أن توضح ورقة التسبيب العناصر التي علا أساسها تمت الإدانة أو البراءة .

ب- **النطق بالحكم في الدعوى العمومية :**

بعد انتهاء أعضاء محكمة الجنايات من التداول ، يتعين عليهم العودة إلى قاعة الجلسات للنطق بالحكم وفقا لمايلي :

1 التصريح بالحكم الجزائي :

بمجرد رجوع هيئة المحكمة إلى قاعة الجلسة ، يطلب رئيس المحكمة من حراس الأمن ، إحضار المتهم إلى قاعة الجلسات ويتلو الإجابات التي أعطيت على الأسئلة و المواد القانونية التي طبقت .

وينوه عن هذه التلاوة بالحكم . وينطق بالحكم بالإدانة أو بالإعفاء من العقاب أو البراءة وفي حالة الإدانة أو الإعفاء من العقاب يلزم الحكم المتهم بالمصاريف لصالح الدولة أي الخزينة ، كما ينص فيه على المصادرة و الإكراه البدني ، طبقا للمادة 310 من ق إ ج [2].

كما أنه في حالة الحكم بالإدانة ينبه الرئيس المتهم بأن له مهلة 08 أيام كاملة للطعن بالنقض أمام المحكمة العليا تسري من تاريخ النطق بالحكم ، طبقا للفقرة الثانية من المادة 313 ق إ ج [3].

---

[1] – أنظر المادة 309 من قانون الاجراءات الجزائية، السالف الذكر.

[2] – أنظر المادة 310 من قانون الاجراءات الجزائية، السالف الذكر.

[3] – التي نصت بأنه : (بعد أن ينطق الرئيس بالحكم ينبه على المتهم بأن له مهلة 08 أيام كاملة منذ النطق بالحكم للطعن فيه بالنقض .....)

أما إذا صدر حكم بالإعفاء من العقاب أو البراءة ، و جب الإفراج على المتهم في الحال ما لم يكن محبوسا لسبب آخر ، و لم تقرر المحكمة إخضاعه لتدبير من تدابير الامن لما قضت به الفقرة الاولى من المادة 311 من ق إ ج [1].

2- بيانات الحكم الجزائي :

لقد نص المشرع الجزائري على بيانات تتعلق بالشكل الرسمي لحكم محكمة الجنايات حتى يكون له وجود قانوني ، إضافة إلى شروط النطق به في جلسة علنية بعد المداولة القانونية [2].

وقد ورد النص على هذه البيانات في المادة 314 ق إ ج و المتمثلة في مايلي :

1 . بيان الجهة التي أصدرت الحكم ،

2 . تاريخ النطق بالحكم ،

3 . أسماء الرئيس والقضاة المساعدين المحلفين وممثل النيابة العامة ، و كاتب الجلسة والمترجم إن كان ثمة محل لذلك ،

4 . هوية و موطن المتهم أو محل إقامته المعتاد ،

5 . اسم المدافع عنه ،

6 . الوقائع موضوع الاتهام ،

7 . الأسئلة الموضوعة و الأجوبة التي أعطيت عنها وفقا لأحكام المواد 305 وما يليها من ق إ ج ،

8 . منح أو رفض الظروف المخففة ،

9 . العقوبات المحكوم بها و مواد القوانين المطبقة دون حاجة لإدراج النصوص نفسها ،

10 . إيقاف التنفيذ إن كان قد قضي به ،

11 . علنية الجلسات ، أو القرار الذي أمر بسريتها ، وتلاوة الرئيس للحكم علنا ،

12 . المصاريف .

---

[1] – أنظر المادة 311 من قانون الاجراءات الجزائية، السالف الذكر.

[2] – عيشاوي أمال ، مرجع سابق ، ص 88 .

ومن أهم بيانات حكم محكمة الجنايات أيضا ، أن يتضمن توقيع و إمضاء كل من رئيس المحكمة وكاتبها على أصل الحكم خلال أجل أقصاه 15 يوما من تاريخ صدوره ، وإذا حصل مانع للرئيس وجب على أقدم القضاة الحاضرين بالجلسة أن يوقعه خلال هذه المدة ، وإذا حصل مانع لأمين الضبط ، فيكفي في هذه الحالة أن يمضيه الرئيس مع الإشارة على ذلك[1]

زيادة على ماسبق ، يحرر كاتب الجلسة محضرا بإثبات الإجراءات المقررة ، يوقعه الرئيس و يشمل على كل القرارات التي تصدر في المسائل العارضة التي كانت محل نزاع وفي الدفوع ، و هو المحضر الذي يحرر ويوقع عليه في مهلة ثلاث أيام على الأكثر من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة 314 فقرة 5و6 من ق إ ج .

ج- **الفصل في الدعوى المدنية التبعية :**

يقصد بالدعوى المدنية التبعية المطالبة بتعويض الأضرار التي سببتها الجريمة أيا كان نوع هذا التعويض، بشرط أن تكون ناجمة عن الجريمة [2] أي أن تكون العلاقة سببية بين الدعوى العمومية والمدنية، وتباشر هذه الدعوى أمام القضاء الجزائي ، إما بالإدعاء المدني أمام قاضي التحقيق، وإما بالتأسيس كطرف مدني أثناء جلسة المحاكمة بموجب طلب يقدمه المعني [3] وذلك قبل أن تقدم النيابة طلباتها في الموضوع و إلا كان غير مقبول [4]

وبعد أن تفصل محكمة الجنايات في الدعوى العمومية، تفصل دون إشراك المحلفين في طلبات التعويض المدني المقدمة سواء من المدعي المدني ضد المتهم ، أو من المتهم المحكوم ببراءته ضد المدعي المدني ، وحينئذ تسمع أقوال الخصوم و تكون النيابة العامة آخر من يتكلم

[1] – سعد عبد العزيز ، أصول الإجراءات أمام محكمة الجنايات ، مرجع سابق ، ص 173–174 .

[2] – حمودي ناصر ، محاضرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ، معهد الحقوق ، جامعة البويرة ، 2009–2010 ، ص48 .

[3] – لبوازدة محمد لمين، مرجع سابق ، ص 408 .

[4] – العيش فضيل ، شرح قانون الإجراءات الجزائية بين النظري والعملي ، دار البدر ، الجزائر ، 2008 ، ص 21 .

، ويفصل في الحقوق المدنية بقرار مسبب على النحو المتبع في الأحكام العادية وذلك على عكس القرار الصادر في الدعوى العمومية [1] .

و يجوز للمدعي المدني في حالة البراءة كما في حالة الإعفاء ، أن يطلب تعويض الضرر الناشيء عن خطأ المتهم الذي يخلص من الوقائع موضوع الاتهام [2] ، فمحكمة الجنايات ملزمة بالفصل في الدعوى الدنية حتى في حالة البراءة طبقا لاجتهادات المحكمة العليا [3] ، كما تفصل في طلبات التعويض المقدمة من المدعي المدني ضد المتهم ، بالقبول أو بالرفض ولا يجوز لها حفظ الحقوق [4].

ملاحظة :

من الضروري إشراك المحلفين في الدعوى المدنية التي هي تبعية للدعوى العمومية ما يؤدي للتناقض في إشراك المحلفين ، فحرمانهم من المشاركة في الدعوى المدنية لا يوجد مبررا له .

بعد الانتهاء من دراسة الإجراءات الخاصة بمحاكمة المتهم في حالة حضور المحاكمة الجنائية، والتي تتميز بكثرة وتنوع الإجراءات المتبعة أمامها، من خلال توزعها عبر عدة مراحل، وهو الأمر الذي دفعنا للإطالة والإسهاب في هذا المطلب لنصل في المطلب الثاني إلى دراسة أخرى وهي مرحلة تدخل المحلفين في المحاكمة على مستوى قسم الأحداث .

---

[1] – أحمد شوقي الشلقاني ، مبادىء الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري ، ج2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008 ، ص 408 .

[2] – سيدهم مختار ، محكمة الجنايات و قرار الإحالة عليها، مجلة الاجتهاد القضائي للغرفة الجنائية ، ع خ ، 2003 ، ص 130 . لمزيد من التفاصيل أنظر : سعد عبد العزيز ، إجراءات ممارسة الدعوى الجزائية ذات العقوبة الجنحية ، الطبعة الثالثة ، دار هومة ، الجزائر 2012 ، ص 171 – 175 .

[3] – قرار مؤرخ في 2005/09/21 في الطعن رقم 360694 ، أنظر : مجلة المحكمة العليا ، ع 2 ، 2005 ، ص 445 .

[4] – قرار مؤرخ في 2005/05/25 في الطعن رقم 3422 ، أنظر : المرجع نفسه ، ص 431 .

المطلب الثاني

مرحلة تدخل المحلفين أمام محكمة الأحداث

حرص المشرع الجزائري على غرار قوانين الدول العربية على تقرير المعاملة العقابية للحدث الجانح و استبعدهم عن نطاق العقوبات المغلظة وذلك بتقسيم سن الحداثة لمراحل عمرية حيث استثنى بعضها من أية عقوبة فطبقا للمادة 02 فقرة 03 من قانون حماية الطفل أن الحدث أو الطفل الجانح وهو الطفل الذي يرتكب فعلا مجرما الذي لا يقل عمره عن 10 سنوات ، و تكون العبرة في تحديد سنه بيوم ارتكاب الجريمة .

فقد سعت الأنظمة القانونية إلى تحديد آليات معالجة الأحداث وذلك من أجل إصلاحهم و تقويمهم من خلال قضاء الأحداث الخاص بالتحقيق مع الأحداث الجانحين ، و إفرادهم بمعاملة جنائية خاصة [1] .

حماية للأحداث أتاح المشرع الجزائري المادة 40 من اتفاقية حقوق الطفل هيئات قضائية مكلفة بالأحداث ، وذلك حماية للحدث الجانح ، و من خلال هذا سنقوم بتحديد تشكيلة قسم الأحداث (الفرع الأول) ، ثم تعيين المحلفين في قسم الأحداث (الفرع الثاني) .

الفرع الأول: تشكيلة قسم الأحداث

كانت إجراءات المحاكمة الخاصة بالأحداث تختلف عن إجراءاتها في محاكمة البالغين حيث كان يجب على المشرع وضع هيكلة خاصة تتلائم مع الوظيفة الحقيقية لقسم الأحداث مما يميز تشكيلتها عن باقي الشكيلات أمام الأقسام الأخرى المتواجدة في المحكمة [2]

[1] – حمو بن إبراهيم فخار ، الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري و القانون المقارن ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون ، تخصص قانون جنائي ، كلية الحقوق والعلو م السياسية ، جامعة بسكرة ، 2014 ، 2015 ، ص 45 .

[2] – طواهرية فريد ، علالي حياة ، الحماية الإجرائية للطفل الجانح ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الخاص والعلوم الجنائية ، جامعة بجاية ، 2015 ، 2016 ، ص 33 .

أولا : هيئة المحلفين في قسم الأحداث على مستوى المحكمة

تختلف محاكم الأحداث عن المحاكمة العادية سواء من حيث التشكيلة أو من حيث الأحكام الصادرة خاصة تدابير التربية المتخذة لصالح الحدث و هذا ما حددته المادة 80 من قانون حماية الطفل [1] .

تنص المادة 450 من ق إ ج على أنه : يتشكل قسم الأحداث من قاضي الأحداث رئيسا و قاضيين محلفين وفي المادة 61 قانون حماية الطفل 15-12 نجدها تنص على أنه : * يعين في كل محكمة تقع بمقر المجلس القضائي قاض للأحداث أو أكثر بقرار من وزير العدل حافظ الأختام لمدة 03 سنوات

1 . **المقصود بالقاضيين المحلفين :**

يلاحظ أنه بالرغم من التسمية الواردة في المادة 450 ق إ ج للمحلفين فإنهما قاضيان إلا أن مضمون المادة يوحي إلى معنى و أنهم الأشخاص المهتمين بشؤون الأحداث [2] .

2 . **دور المحلفين :**

يوحي نص المادة 450 ق إ ج الملغاة بقانون رقم 15-12 المؤرخ في 2015/07/15 المتضمن قانون

حماية الطفل (ج.ر.ج.ج رقم 39) التي تقابلها المادة 80 منه ، إلى أن دور المحلفين لا يقتصر فقط على كونه استشاريا فحسب إنما هو تداولي و إن كان المشرع الجزائري لم يفصل في هذه المسألة بشكل صريح [3] .

[1] – سواحلية يمينة ، مباركية إنتصار ، الإجراءات الخاصة لمحاكمة الأحداث، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون جنائي ، كلية الحقوق ، جامعة المسيلة ، 2016-2017 ، ص 36 .

[2] – زينب أحمد عوين ، قضاء الأحداث (دراسة مقارنة)، ط1 دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص 91 .

[3] – أوفروخ عبد الحفيظ ، السياسة الجنائية اتجاه الحدث ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، كلية قسنطينة ، 2010-2011 ، ص 112.

ثانيا : تعيين المحلفين في قسم الأحداث

يعين المساعدون المحلفون الأصليون و الإحتياطيون لمدة 03 سنوات بأمر من رئيس المجلس القضائي المختص ويختارون من بين الأشخاص الذين يتجاوز عمرهم 30 عاما متمتعين بالجنسية الجزائرية والمعرفين بإهتماهم و تخصصهم في شؤون الأطفال .

يختارون المساعدون المحلفون من قائمة معدة من قبل لجنة تجتمع لدى المجلس القضائي تحدد تشكيلها وعملها بقرار من وزير العدل حافظ الأختام يؤدي المساعدون المحلفون أمام المحكمة قبل شروعهم في ممارسة مهامهم اليمين لضمان حسن أدائهم لمهامهم ووظائفهم و أن يخلصوا في عملهم و أن يحتفظوا بتقوى و إيمان بسر المداولات [1] .

وبالرجوع إلى قانون حماية الطفل نجد أن المشرع بعد إلغاءه لهذه المادة أصبح النص الجديد في المادة 80 بهذه الصيغة : * يعين المساعدون المحلفون الأصليون و الإحتياطيون الذين يتجاوز أعمارهم ثلاثين (30) عاما و المتمتعين بالجنسية الجزائرية و المعروفين بإهتمامهم و تخصصهم في شؤون الأطفال ، و يختار المساعدون المحلفون من قائمة معدة من قبل لجنة تجتمع لدى المجلس القضائي ، تحدد تشكيلها وكيفية عملها بقرار من وزير العدل حافظ الأختام

يلاحظ أن طريقة إختيار المحلفين سواء كانوا أصليين أو احتياطيين من جدول محرر من معرفة لجنة تجتمع لدى كل مجلس قضائي ، يعين تشيلها و طريقة عملها بمرسوم [2] .

في الأخير تعد تشكيلة محكمة الأحداث من النظام العام ، حيث يعد عدم حضور المساعدين يعرض الحكم أو القرار إلى النقض وهو ما قضت به المحكمة العليا بتاريخ 1984/10/23 ، حيث قام بنقض الحكم الصادر من قسم الأحداث المشكل من قاض فرد دون مساعدين [3].

---

[1] – سواحلية يمينة ، مباركية إنتصار ، المرجع السابق ، ص 49 .

[2] – مرسوم ، رقم 66–137 ممضي في 08 يونيو 1966 ، المتعلق بوضع قوائم المساعدين لدى محاكم الأحداث ، الجريدة الرسمية عدد 50 ، مؤرخة في 13 يونيو 1966 ، ص 775 .

[3] – المجلس الأعلى ، غرفة جنائية 1984/10/23 ، ملف رقم 33695 ، المجلة القضائية العدد 03 ، 1984 ، ص 232

المبحث الثاني

تقييم نظام المحلفين

يعد نظام المحلفين من الموضوعات المتميزة التي استقطبت الاهتمام الكبير من طرف رجال الفقه والقضاء ، وعلى الرغم من التطبيق الواسع له في الكثير من دول العالم لاسيما الدول الأنجلوسكسونية كإنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه كان محل جدل كبير بين مؤيدين ومعارضين ليشمل حتى الدول التي أسسته .من هذا المنطلق فإن الوقوف عند ملائمته يقتضي التطرق ابتداء لمزاياه و إيجابياته في خضم الإتجاه المؤيد له ، ثم سلبياته بالإستعانة بحجج المعارضين . و من خلال هذا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين وذلك من خلال بيان مزايا نظام المحلفين **(المطلب الأول)**، وعيوب نظام المحلفين **(المطلب الثاني)** .

المطلب الأول

مزايا نظام المحلفين

يمكن حصر أهم مزايا أو إيجابيات نظام المحلفين إستنادا إلى الحجج المقدمة من مؤيديه في النقاط التالية التي تكشف بدورها عن أهمية تكريسه ضمن شروط خاصة :

. يعد نظام المحلفين عنوان لديموقراطية القضاء وذلك بإعطاء الأمر للشعب في تسيير أحواله عن طريق ممثليه حيث تصبح إرادة المجتمع في النهاية هي الحاكمة .

ـ يتمتع المحلف باستقلالية إزاء السلطة كونه ليس موظف أو معين من الدولة ، مما يضمن نوع من النزاهة للعمل القضائي .

. يعد طريقة إختيار المحلفين ضمن كشوف جداول الانتخابات هي أفضل طريقة لتمثيل طبقات الشعب ، فالمحلف مواطن بسيط يعيش في ظروف المتهم و محيطه ، وبذلك تعد ضمانة للمتهم .

. و جود المحلفين يضمن ثقة المواطنين في الأحكام النابعة من ممثليهم [1] .

. يولي المحلفون إهتماما بسير المحاكمة و إجراءاتها أفضل من القضاة حيث يعتبرون هذه الوظيفة تجربة جديدة .

. المحلفون يتحررون من الأفكار القانونية ويطبقون روح القانون ولا يطبقون النصوص القانونية التي يطبقها القضاة .

. يساعد وجود المحلفين في الجهاز القضائي على القيام برقابة غير مباشرة على سير إدارة العدالة .

. يعطون للمواطنين فرصة التعرف على القانون [2] .

المطلب الثاني

عيوب نظام المحلفين

تعرض نظام المحلفين للعديد من الانتقادات ، نتيجة للعيوب المتعددة التي تحيط به والتي تؤثر على فعالية تدخله وغايات وجوده و يمكن إيجاز أهمها فيما يلي :

نقص المستوى العلمي والثقافي لمعظم المحلفين مما يؤدي إلى عدم استيعاب ما يرافع به الأطراف ، أو ما يقدم من تقارير مما يمنعهم من المتابعة السليمة لإجراءات المحاكمة ، مما يحقق محاكمة غير عادلة.

عدم اشتراط أي مستوى ، والاكتفاء بشرط معرفة القراءة والكتابة في قضايا تصل عقوبتها حد الإعدام ، يزيد في رداءة الأحكام و المساس بهيبة جهاز القضاء ويؤدي إلى عدم ضمان محاكمة عادلة .

. نقص المعارف العلمية والقانونية مما يصعب على المحلف الفصل في الدعوى .

---

[1] – رعد فجر الدوري ، ص 793 .

[2] التجاني زليخة ، المرجع السابق، ص 146

. عدم إشراك المحلفين في الدعوى المدنية يشكل تناقض صارح وإنقاص من دور المحلفين .

. تأثر المحلفين بالمرافعات الخطابية التي يقدمها المحامون ، ووسائل الإعلام المرئية أو بما يدون في صفحات الجرائد عن القضية [1].

. إمكانية الغياب المتكرر للمحلفين يؤدي إلى اضطراب في سير المحاكمة إذ يؤدي ذلك إلى إعادة تشكيل المحكمة وفي بعض الأحيان تأجيل المحاكمة .

. الشعور بالملل في المحاكمات الجنائية الطويلة مما يؤثر على إستيعابهم و متابعتهم لمجريات المحاكمة

. إن طريقة إعداد القوائم بأسماء المحلفين أمرا في غاية التعقيد ، كما أن أسلوب اختيارهم لا يحتوي على الكفاءات العلمية و المهنية ، مما يفتح المجال لتدخل إعتبارات .

. يشكل المحلفون عبء على العدالة وعلى الخزينة المالية للدولة لأنهم يتقاضون نظير إسهامهم في جلسات المحاكمة تعويضات مالية بقدر عددهم وعدد القضايا [2] .

. للمحلفين دور سلبي في الجلسة لنقص التكوين ، سيمل أنهم لا يشاركون في الأسئلة لأنهم في الغالب لا يفهمون القضايا لت تعرض عليهم .

. القضاة المحترفين بحكم مستواهم وخبرتهم يسيطرون معنويا على المحلفين .

. العمل بنظام المحلفين أو زيادة عددهم من 2 إلى 04 ليس لديه لا مبررات تاريخية ، ولا فقهية ، ولا سياسية.

. تذمر العديد من المتهمين لعدم وجود مساواة أمام القضاء بعدم إشراك المحلفين في قضايا الإرهاب

[1] – التجاني زليخة ، المرجع السابق ، ص 147 .

[2] – المرجع نفسه ، ص 149 .

و المخدرات والتهريب مما يساهم في عدم ضمان محاكمة عادلة للمتهمين بإشراكهم لمحلفين لا مستوى لهم .

. الاعتماد على عدد المحلفين أكثر من القضاة المحترفين يساهم في تنامي الفساد و الرشوة ، خاصة في القضايا التي يكون متهميها أصحاب مال ونفوذ مما يسهل عليهم الاتصال بالمحلفين في الشارع أو المقهى أو المسجد أو حتى في بيوتهم دون أية عراقيل ، سميا أن أغلب المحلفين من المتقاعدين أو من ذوي الدخل المتوسط .

. معظم المحلفون كبار في السن ما يجعلهم ينامون أثناء الجلسة لطول إجراءات القضية و تشعبها .

. نظام المحلفين تهديد للمجتمع إذ يساعد على ارتكاب الجريمة بدل إنهائها كما وصف آخرون بأنه الأمل الأول للمجرم إذ يمنحه الفرصة للتخلص من المدعي [1] .

. اعتماد 04 محلفين في المحاكمة يمنح فرصة أكبر للمتهم في الفرار من العقاب لتأثر المحلفين بمرافعة المحامون أصحاب الخبرة في المرافعات الجنائية ، كما يضيع حق الضحية أو الطرف المدني ببراءة المتهم .

. استثناء المحلفين في قضا الإرهاب ، و المخدرات ، و التهريب ، أثار الكثير من التذمر و الاستياء لدى المتهمين بترك مصريهم بين محلفين منعدمي المستوى لا علاقة بالقانون .

. لا يحق للمحلفين تدوين أي ملاحظات في الجلسة ، فدورهم مقتصر على الجلوس و الاستماع ، عكس باقي الاطراف.

. عدم إشراك المحلفين في القضايا الإستثنائية ضرب صارخ للدستور لما فيه من مساس بمبدأ المساواة أمام القانون .

[1] – رعد فجر الدوري ، ص 794 .

. إشراك المحلفين في المداولة بشأن الإدانة و المسؤولية الجزائية و العقوبة ، دون إشراكهم في الدعوى المدنية يشكل تناقض صارخ و إنقاص في إشراك المحلفين .

. قيام رئيس محكمة الجنايات أو من يفوضه من القضاة المساعدين بتحرير وتوقيع ورقة التسبيب الملحقة بورقة الأسئلة دون إشراك المحلفين دليل على عدم فهمهم للقانون أو مجريات المحاكمة ، فكيف إذا تم التصويت بالأغلبية 04 أصوات مقابل 03 أصوات للقضاة المحترفين يتم تبرئة أو إدانة المتهم بناء على أصواتهم ما يعد تلاعب صارخ بمصير وحقوق أطراف القضية .

خـــاتمـــة

في ختام دراستنا لدور المحلفين في إقامة العدالة الجنائية ، نجد أن اعتماد التشريعات الأجنبية على إشراك المحلفين سواء في الدول الأنجلوسكسونية أو الدول اللاتينية كانت له دواعي و ظروف توجب إشراك طبقة الشعب و إسهامهم في تحقيق العدالة فالشيء اللافت للإنتباه أن هذا القانون وليد بيئتهم ، إلا أن اعتماد المشرع الجزائري على إشراك المحلفين لم يكن وليد البيئة بل أملته ظروف تاريخية و سياسية فعند التحضير و لأول مرة لقانون إجراءات جزائية بالجزائر سنة 1966 واجهت اللجنة المعنية بالتحضير للمشروع إشكالية الاستمرار بالمشاركة الشعبية في تشكيل محكمة الجنايات تطبيقا لنص المادة 240 آنذاك من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي الذي كان معمولا به في الجزائر ، و لكون الجو السياسي السائد آنذاك يحث على المشاركة الشعبية في كل هيئات الدولة ، و تبعا لذلك تم تقليص عدد المحلفين إلى 04 بدلا من 06 ، تزامنا مع العشرية السوداء تم تقليص العدد إلى 02 فقط بموجب الأمر 95-10 المعدل و المتمم لقانون الإجراءات الجزائية ، و بعد 22 سنة تم العودة إلى إشراك 04 محلفين بإشراكهم في غير قضايا الإرهاب ، والمخدرات و التهريب ، وذلك دون مبررات فقهية أو تاريخية أو سياسية يطرح الكثير من الاستفهام .

ورغم طول الإجراءات التي تسبق المحاكمة أين يغيب إشراك المحلف نهائيا في ملازمة إجراءات التحقيق ، إلا أنه يتمتع بدور هائل يبدأ انطلاقا من المحاكمة سواء بتدخلهم بالإدانة أو تقدير العقوبة ، عكس تدخلهم في محكمة الأحداث التي تتمتع بقصر الإجراءات و سرعة الفصل فيها .

لذا فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة المتواضعة الإطلاع على أسباب اعتماد إشراك الشعب أو المحلفين في المحاكمة ، كما وضحنا دور المحلفين و إسهامهم في أقامة العدالة الجنائية ، الوقوف على مختلف النقائص التي واجهت اعتماد نظام المحلفين ، و تبعا لذلك يمكننا أن نخلص لأهم النتائج المتوصل إليها ، و تقديم بعض الاقتراحات التي نرى أنها ضرورية .

فنجد أن من أهم نتائج الدراسة :

. توصلنا أن المحلفين هم أشخاص من عامة الشعب يتم اختيارهم من قبل لجنة مكلفة بإعداد قائم الحلفين لمحاكم الجنايات الابتدائية و الإستئنافية و التي تتشكل من رئيس المجلس القضائي رئيسا ، قاض للحكم أو قاض للنيابة من كل محكمة تابعة لدائرة اختصاص المجلس القضائي ، يعينه رئيس المجلس القضائي باقتراح من رئيس المحكمة ، و رئيس المجلس الشعبي البلدي لكل بلدية تابعة لدائرة اختصاص المجلس القضائي او ممثله .

. توصلنا أن المشرع لم يشترط في المحلفين أية شروط تتعلق بالتكوين القانوني ولا العلمي مما يؤدي إلى المساس بمبدأ المحاكمة العادلة ، فإشترط فيهم الإلمام بالقراءة والكتابة رغم أنهم سيشاركون في إصدار أحكام تصل عقوبتها للإعدام ، الأمر الذي أدى لظهور معارضين لهذا النظام ، فإعتبر نظام المحلفين من النقائص التي من شأنها أن تؤثر على نوعية الأحكام ، كونها تصدر من أشخاص يجهلون قواعد القانون .

. توصلنا كذلك إلى المشرع الجزائري منذ الاستقلال اعتمد على 04 محلفين ، ثم في العشرية السوداء إلى 02 ، ثم إلى 04 دون أن يكون له أي مبررات سواء تاريخية أو سياسية ، أو مطلب فقهي ما أدى لتذمر غالبية المتهمين لأن مصيرهم و حياتهم بين أيدي تجهل القانون بل وتنعدم حتى لمستوى العلمي ، ما يعد جريمة في حق أطراف القضية سواء المتهم أو الضحية ، و مساس بمبدأ المحاكمة العادلة .

. إستثناء المشرع الجزائري مشاركة المحلفين في جرائم التهريب و المخدرات و الإرهاب ، يعد مساسا بنصوص بالدستور و مبدأ المساواة أمام العدالة ، و أفقد محكمة الجنايات سمة المحكمة الشعبية .

. رغم زيادة عدد المحلفين على عدد القضاة المحترفين دور المحلفين في جلسة المحاكمة دور محتشم ، لنقص التكوين و انعدام المستوى العملي ، و لعدم إطلاعهم على قرار الإحالة مسبقا ، وهذا كان سببا في عدم مشاركتهم في الأسئلة لأنهم في الغالب لا يفهمون جيدا القضايا التي

تعرض عليهم ، ناهيك عن السيطرة المعنوية للقضاة المحترفين عليهم ، زيادة على النفقات الإضافية التي لا داعي لها .

. تساوي صوت المحلفين مع صوت القضاة المحترفين ، و صوت رئيس المحكمة الجنايات الابتدائية الذي يكون برتبة مستشار لدى المجلس القضائي على الأقل ، أو رئيس غرفة بالمجلس القضائي على الأقل إذا كنا أمام محكمة الجنايات الإستئنافية في التصويت و تقدير العقوبة تلاعب صارخ بحقوق المتهمين و الضحايا .

. في الغالب ما يكون المستوى العلمي والثقافي للمتهمين ، أكبر من مستوى المحلفين الذي يكاد ينعدم ، ما يزيد من تذمر المتهمين و فقد ثقتهم في أحكام العدالة التي تصبح مشوبة بالرداءة بعدم اشتراط أي مستوى للمحلفين ما عدا معرفة القراءة والكتابة أي يكفي أن يكون مستواه سنة أولى ابتدائي .

. تفصل محكمة الجنايات في الدعوى العمومية بحضور المحلفين في المداولة بشأن الإدانة حول الوقائع و إسنادها والعقوبة المقررة لها ، لكن عند الفصل في الدعوى المدنية التبعية فإن رئيس محكمة الجنايات سواء الابتدائية أو الإستئنافية يأمر بإنسحاب المحلفين من التشكيلة ليفتتح الجلسة للنظر في الطلبات المدنية .

. المحلفين في محكمة الأحداث من بين شروطهم أنهم يختارون من بين الأشخاص المعروفين باهتمامهم و تخصصهم في شؤون الأطفال و دورهم تداولي ، فالمشرع الجزائري لم يشترط أيضا أي مستوى للمحلفين على مستوى الأحداث تاركا المجال مفتوح لمشاركة كل شخص مهما كان مستواه التعليمي المهم أن يكون معروف بتخصصه في شؤون الأطفال دون يبين أي نوع من التخصص .

. في مقابل هذه المجموعة من النتائج فإننا نجد بأن إصلاح محكمة الجنايات لطالما راود رجال القانون من محامين

و فقهاء ، خاصة فيما يخص إشراك المحلفين في محكمة الجنايات ، ودورهم في تحقيق محاكمة عادلة لأطراف القضية ، لذا سنورد بعض الاقتراحات والتوصيات لعلها تدعم هذه الإصلاحات المرتقبة لهذه الهيئة .

قائمة المصادر والمراجع

أولا :اللغة العربية

أ : الكتب

1. أحمد أبو الشادي عبد الحليم، نظام المحلفين في التشريع المقارن، منشأ المعرف الإسكندرية،1980 .
2. أحمد الطاهر، المساهمة الشعبية في إقامة العدالة الجنائية، ط1 ، دار النهضة العربية، القاهر،2012 .
3. أحمد شوقي الشلقاني، مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998 .
4. أحمد عوض بلال، التطبيقات المعاصرة للنظام الإتهامي في القانون الأنجلوأمريكي، ط 1. دار النهضة العربية، القاهرة1994 .
5. أحمد فتحي سرور، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة،1995 .
6. التجاني زوليخة، نظام الإجراءات أمام محكمة الجنايات دراسة مقارنة (دار الهدى)، ط 1. الجزائر،2015 .
7. حسين محمد المهدي، كتاب الشورى في الشريعة الإسلامية د ا رسة مقارنة بالديمقراطية والنظم القانونية.
8. زينب أحمد عوين، قضاء الأحداث (د راسة مقارنة)، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع،2009.
9. عاصم حاكم عباس الجبوري، حاكم فنيخ علي الخفاجي، سمات النظام القضائي الأميركي ومبرارت تشكيل المحكمة العليا،1789 .
10. عبد العزيز سعد، أصول الإجراءات أمام محكمة الجنايات، ط1 ، الديوان الوطني للأشغال التربوية،2002 .
11. محمد إبرهيم زيد، نظم العدالة الجنائية في الدول العربية، المراحل السابقة على المحاكمة، ط1 ، الرياض،2001 .
12. مصطفى العوجي، د روس في أصول المحاكمات الجزائية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002 .

13. نجيمي جمال، قانون الإجراءات الجزائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

ب :الرسائل والمذكرات:

*** رسائل الدكتواره:**

1. حمو بن إبراهيم فخار، الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري والقانون المقارن، رسالة مقدمة لنيل دكتواره علوم في الحقوق تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.، جامعة بسكرة،2014 .

*** المذكرات :**

1. أوفروخ عبد الحفيظ، السياسة الجنائية اتجاه الحدث، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير في 2011.، الحقوق، كلية قسنطينة، 2010 .
2. بواري هلال، إحالة الدعوى الجنائية للقضاء، مذكرة شهادة الماستر في الحقوق، تخصص 2015.، القانون الخاص والعلوم الجنائية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية،2014 .
3. سواحلية يمينة، مباركة إنتصار، الإج ا رءات الخاصة لمحاكمة الأحداث لنيل شهادة الماستر، 2017.، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق، جامعة مسيلة،2016 .
4. طواهرية فريدة، علالي حياة، الحماية الإجرا ئية للطفل الجانح، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الخاص والعلوم الجنائية،2015 .
5. مبروك ليندة، ضمانات المتهم في م رحلة المحاكمة على ضوء قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مذكرة من أجل نيل شهادة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ماي،2007.

ج : المقالات :

1/ بصائر علي النباتي،" نظام المحلفين"، مقال منشور في مركز الد ا رسات القانونية والسياسية.
2/ رعد فجر الدوري، نظام المحلفين وإمكانية تطبيقه في القضاء الجزائي العراقي، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة1 ، الجزء1 ، كانون الأول،2016 .
3/ سحارة السعيد،" حماية الأحداث الجامحين في القانون الجزائري"، مجلة قانون والأعمال،2018 .
4/ مجلة المحامي، عدد 29 ، الصادرة في ديسمبر،2017 .

د :النصوص القانونية :

د/1/الدستور:

-مرسوم رئاسي96 / 155مؤرخ في 07 ديسمبر 1996 ، يتعلق بإصدار تعديل الدستور المصادق عليه في إستفتاء 1996/11/28، جريدة رسمية ،عدد 71، مؤرخة في 08 ديسمبر 1996، معدل ومتمم بقانون رقم، 01/16 . مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 ، الموافق ل 199/03/06 ، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية رقم 14 ، المؤرخة في11 جمادى الاولى الموافق 7 مارس 1996 . المعدل بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، ج ر ج ج عدد 82 لسنة 2020.

د/2/ القوانين :

- قانون رقم 12/15 المؤرخ في 18 رمضان الموافق ل 15 يوليو المتعلق بحماية الطفل الجريدة الرسيمة 39 الصادرة في 19 يوليو 2015 .

- قانون رقم 07/17 المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1438 الموافق ل 27 مارس 2017 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج.ر.ج.ج، عدد 20 ، الصادرة في 29 مارس 2017 .

.د/3/ قرارات القضائية :

- المجلس الأعلى، غرفة جنائية 23 /1984/10 ، ملف رقم33695 المجلة القضائية العدد 1984/3.

هـ :الوثائق العلمية :

-**1/** وليد بن إدريس بن عبد العزيز المنيسي، العمل القضائي خارج ديار الإسلام ما يحل منه .وما يحرم، المؤتمر السنوي الخامس، البحرين، نوفمبر،2007 .

-**2/** عبد القادر بن شور، الأصول العامة لمحكمة الجنايات، الندوة الوطنية للقضاء الجنائي، . زرالدة 24/23نوفمبر 1943الوطني للأشغال التربوية،1944 .

و :المواقع الإلكترونية :

1/قائمة الشهود ومشاركة المحلفين أمام المحاكم والمجالس القضائية، المتوفر على الموقع:
https://www.tribunaldz.com/forum/t2148

2/ هيئة المحلفين، تجسيد الديمقراطية الأم، المتوفر على الموقع:
https://share.america.gov/ar/

3/عبد الحميد الصائح، المحلفون، المتوفر على الموقع:

https://kitabat.com

4/ أيمن أبو العيال، المحلفون الموسوعة العربية، المتوفر على الموقع:

www .arab.ency.com

5/ تعليمات هيئة المحلفين، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، المتوفر على الموقع:

https://at.wikipidia.org

:ثانيا باللغة الفرنسية :

1/ JACQUE Borricand، Anne marie simom، droit pénale et procédure pénale، 7eme Edition.

2/JEAN Gland Soyer، droit pénale et procédure pénale 15eme Edition

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
كلمة شكر	/
اهداء	/
قائمة المختصرات	/
مقدمة	01
الفصل الأول: التأصيل النظري لنظام المحلفين	
المبحث الأول: نشأة وتطور نظام المحلفين في التشريعات الأجنبية .	07
المطلب الأول: نظام المحلفين في التشريعات الانجلوسكسونية	08
الفرع الأول : نظام المحلفين في التشريع الانجليزي	08
أولا : نظام المحلفين في إنجلترا	09
ثالثا : حقوق وواجبات المحلفين	15
الفرع الثاني : نظام المحلفين في الولايات المتحدة الأمريكية	17
أولا : لمحة تاريخية لنظام المحلفين في الولايات المتحدة الأمريكية	18
ثانيا : شروط وسلطات المحلفين	19
ثالثا: إعداد قائمة المحلفين	22
المطلب الثاني: نظام المحلفين في الشرائع اللاتينية	23
الفرع الأول : نظام المحلفين في فرنسا	24
أولا : تطور نظام المحلفين في فرنسا	24
ثانيا : تعيين المحلفين	25
ثالثا : حقوق وواجبات المحلفين	28
الفرع الثاني: نظام المحلفين في إيطاليا	30

أولا: طريقة اختيار نظام المحلفين في إيطاليا	**30**
ثانيا : تكوين هيئة المحلفين	**31**
المبحث الثاني: نظام المحلفين في التشريع الجزائري	**32**
المطلب الأول: مفهوم نظام هيئة المحلفين	**33**
الفرع الأول: نشأة و تعريف نظام المحلفين في التشريع الجزائري	**34**
أولا : نشأة نظام المحلفين في التشريع الجزائري	**34**
ثانيا : تعريف نظام المحلفين في الجزائر	**35**
الفرع الثاني : شروط اختيار المحلفين في التشريع الجزائري	**36**
أولا : شروط اللياقة	**37**
ثانيا : شروط انتفاء حالات فقد الأهلية	**39**
ثالثا : شروط انتفاء حالات التعارض	**41**
الفرع الثالث : طريقة إعداد قائمة المحلفين	**43**
أولا : إعداد القائمة السنوية	**43**
ثانيا : إعداد قائمة محلفي الدورة	**44**
المطلب الثاني: حقوق و واجبات المحلفين	**46**
الفرع الأول : حقوق المحلفين	**46**
أولا: حق تدوين مذكرات	**46**
ثانيا : حق توجيه الأسئلة	**46**
الفرع الثاني: واجبات المحلفين	**47**
أولا : الالتزام بالانتباه والمتابعة	**47**
ثانيا : حفظ سر المداولات	**47**

ثالثا : واجب الامتناع عن إبداء الرأي	**48**
الفصل الثاني: مشاركة المحالفين في محكمة الجنايات	
المبحث الأول: تدخل المحلفين في المحاكمة	**52**
المطلب الأول: تدخل المحلفين أمام محكمة الجنايات	**53**
أولا : إجراءات افتتاح الجلسة	**53**
ثانيا : إجراءات سير المرافعة	**57**
ثالثا : إجراءات إقفال باب المرافعة	**61**
رابعا : إجراءات الحكم في الدعوى الجزائية	**62**
المطلب الثاني: مرحلة تدخل المحلفين أمام محكمة الأحداث	**69**
الفرع الأول: تشكيلة قسم الأحداث	**69**
أولا : هيئة المحلفين في قسم الأحداث على مستوى المحكمة	**70**
ثانيا : تعيين المحلفين في قسم الأحداث	**71**
المبحث الثاني: تقييم نظام المحلفين	**72**
المطلب الأول: مزايا نظام المحلفين	**72**
المطلب الثاني: عيوب نظام المحلفين	**74**
خاتمة	**78**
قائمة المراجع	**81**
فهرس الموضوعات	**86**